

تحسين التعدادات على حقوق المستثمرين وأموال المساهمين من السقوط بالتقادم

1 إخفاء الوقائع الجوهرية عن التقرير جريمة لا تنتهي حتى اكتشاف فعل الإخفاء

2 الفاعل في جريمة إخفاء البيانات المالية يتسدر عليها طوال فترة وجوده في الشركة

3 التقادم في جريمة إخفاء حقيقة الوضع المالي واستغلال أموال الشركة يبدأ من وقت الاكتشاف

الصورة بمجرد ارتكاب الفعل، وفي حالة إخفاء وقائع جوهرية عن التقرير المالي، لا تنتهي الجريمة حتى يتم اكتشاف فعل الإخفاء.

الحكم سيمثل نقطة فاصلة في مرحلة مهمة، ربما تشهد العديد من الدعاوى استناداً لذلك الحكم، خصوصاً في ظل مساهمين كثر عانوا من بعض الممارسات في شركات كانوا يملكون فيها وتكبذوا خسائر نتيجة ممارسات سلبية عديدة.

هل يفتح الباب أمام استعادة الحقوق نتيجة ممارسات شملها الحكم تتعلق بإخفاء المركز المالي للشركة بمعالجات وطمط للحقائق.

لكن الثابت والمؤكد أن الحكم وما اشتمل عليه من قواعد قانونية سيكون في حد ذاته أداة ردع، حيث سيرسخ المحاسبة ويكشف غطاء التقادم الذي قد يراهن عليه من يقوم بممارسات تتعلق بإخفاء المركز المالي للشركة.

وفي الظروف التي سمحت بمباشرة الدعوى العمومية والإبلاغ عنها.

كما رسخ الحكم مبدأ إضافي جديد أيضاً يقضي بأن مدة التقادم تتجدد عند إصدار كل ميزانية سنوية، لأن النفقات غير المشروعة أو الميزانيات الكاذبة تكون قد وردت فيها، وفي كل تكرار فعل مجرم يبدأ احتساب مدة التقادم من الفعل الأخير.

ونبه الحكم إلى أن المقصود بالظروف التي تسمح بتحريك الدعوى الجزائية هو عدم وجود مانع مادي أو قانوني أو أدبي يحول دون تقديم البلاغ كصمت أحد الموظفين خشية فقدان مركزه الوظيفي بالشركة أو وجود صلة قرابة قد تثير نزاعات أسرية، فلا يبدأ حساب مدة التقادم إلا من وقت زوال هذا المانع، بالإضافة إلى أن الجريمتين قد تكون جريمة وقتية وجريمة مستمرة بحسب نوع النشاط الإجرامي.

ففي حالة وضع تقرير مالي كاذب تتم الجريمة بهذه

صدر حكم تمييز مهم لمجتمع المال والأعمال، من شأنه أن يضفي المزيد من الثقة فيما يتعلق بحفظ الحقوق والرجوع على مرتكبي الجرائم المالية، حيث رسخ الحكم مبدأ عدم تقادم جريمة إخفاء المركز المالي للشركة لارتباط الميزانيات ببعضها وحتى انتهاء حالة الإخفاء.

الحكم الذي حصل عليه مكتب أ.د. فايز الظفيري ود. حسين بوعركي أستاذ القانون الجنائي للأعمال التجارية وأسواق المال، يعتبر نقطة فاصلة وتاريخية، حيث عالج مشكلة عميقة تتعلق باكتشاف المخالفات بعد مرور وقت طويل عليها.

واعتبر الحكم أن الفاعل في جريمة إخفاء حقيقة الوضع المالي للشركة وجريمة استغلال أموال الشركة، يعتمد غالباً إلى إخفاء الجريمة طوال فترة وجوده في الشركة، مما قد يفوت المدة اللازمة للتقادم، لذلك فقد استقر الفقه القانوني على أن مدة التقادم في هاتين الجريمتين تبدأ من وقت ظهور واكتشاف الجريمة،

25% من القائمة شركات استثمارية

عوائد مجزية للمستثمرين طويلي

الأجل بين 12.7% و 5.7%

قائمة الأعلى عائد من التوزيعات النقدية

| م | الشركة | النسبة |
|----|------------------------|--------|
| 1 | هيومن سوفت | 12.7% |
| 2 | بحرينية كويتية للتأمين | 10.4% |
| 3 | نور للاستثمار | 9% |
| 4 | استثمارات | 8.9% |
| 5 | أوريدو | 8.4% |
| 6 | تمدين أ | 7.5% |
| 7 | الكويتية للاستثمار | 7.8% |
| 8 | وربة للتأمين | 7.2% |
| 9 | الكويت للتأمين | 7.1% |
| 10 | تسهيلات | 6.9% |
| 11 | نايبسكو | 6.8% |
| 12 | الكوت | 6.8% |
| 13 | اس تي سي | 6.7% |
| 14 | جي تي سي | 6.5% |
| 15 | بورتلاند | 6.4% |
| 16 | بترولية | 6.4% |
| 17 | أصول | 6.4% |
| 18 | سينما | 6% |
| 19 | العبد | 5.7% |
| 20 | التجاري | 5.7% |

إحازم مصطفى:

مع إغلاق النتائج المالية للعام الماضي وبدء عداد العام 2025، رصدت «الاقتصادية» قائمة أعلى 20 شركة من حيث عائد التوزيعات النقدية، والتي تراوحت بين 12.7% و 5.7%.

كما سبق وتمت الإشارة إليه، يحظى السوق الكويتي باهتمام كبير من شرائح مختلفة من المستثمرين المؤسسيين وأصحاب التوجهات الاستثمارية طويلة ومتوسطة الأجل، فبالرغم من كل التداعيات التي مرت على الأسواق المالية تحظى البورصة بثقة المستثمرين على صعيد استدامة عائد التوزيعات النقدية.

تنوع الفرص الاستثمارية أو المضاربية، وعوائدها التي تحقق تطلعات كل الشرائح، تبرر الإقبال الدائم على السوق.

بوبيان
Boubyan

بنك بوبيان:

144.6%

نمو التمويل

الإسلامي للعملاء

نمى حجم التمويل الإسلامي المقدم للعملاء من بنك بوبيان في الربع الأول من العام الحالي 2025 بنسبة 144.6%.

حيث بلغ إجمالي التمويل الإسلامي المقدم للعملاء بنك بوبيان 349.850 مليون دينار كويتي.

وكان إجمالي التمويل في الفترة المقابلة من العام الماضي 2024 يبلغ 143.008 مليون دينار كويتي. مؤشرات الربع الأول للعام الحالي تبدا إيجابية، من نافذة النمو في التسهيلات المقدمة للعملاء، رغم هزة «الرسوم الجمركية»، وما تبعها من تقديرات متشائمة لنمو الاقتصاد العالمي، لكن من المؤكد أن الاقتصاد الناشئة أمامها هامش نمو أفضل.

لماذا لا تحذوا الشركات الموقوفة حذو «عربي القابضة»؟

الشفافية مع المساهمين مطلوبة وهي أقل حقوقهم

أموال مجمدة وضياع فرص والعوائد سالبة

| أعلى 10 أسهم دوران في البورصة من بداية 2025 حتى جلسة 24 الجاري | |
|--|---------------|
| النسبة | الشركة |
| 780 % | مدينة الأعمال |
| 663 % | أولى وقود |
| 647 % | بيت الطاقة |
| 174 % | وطنية د. ق |
| 165 % | أرزان |
| 149 % | عربية عقارية |
| 131 % | كميفك |
| 120 % | عقارات الكويت |
| 116 % | ايفا القابضة |
| 108 % | مراكز |

في بادرة إيجابية تعكس المسؤولية وتفاعل الشركات مع المتغيرات، والرغبة في تعزيز المصداقية وطمأنة المساهمين حول وقف أسهم مجموعة عربي القابضة، أوضحت الشركة الأسبوع الماضي في إفصاح رسمي عن الأسباب الحقيقية، وأكدت أن المبادرة جاءت للرد على استفسارات المساهمين. في السوق شركة موقوفة عن التداول منذ 6 أشهر والمساهمون لا يعلمون شيئاً عن مصير الشركة، بالرغم من انتهاء مهلتها القانونية التي كانت محددة في 31 ديسمبر الماضي، وحالياً مصيرها غير معروف، هل سيتم شطبها أم ستعاد للتداول؟ مجالس الإدارات عليها مسؤولية تجاه المساهمين، حيث يجب أن تتحلى بالشفافية، خصوصاً وأن أصحاب الأسهم متضررين من تجميد أموالهم، وأبسط حقوقهم معرفة مصير الاستثمار. شركات أعلنت نتائجها ومنحت مساهمها توزيعات، وحالياً يقرؤون نتائج الربع الأول للعام 2025، فيما أصحاب السهم الموقوف يعانون من ضياع الفرص وتجميد أموالهم، وربما العوائد سالبة إن عاد السهم، حيث سيتدافع الجميع للبيع.

طلبت من أصحاب المصانع وقف التشغيل خلال وقت الذروة

هيئة الصناعة تتضامن في أزمة الكهرباء

مصانع استثمرت في الطاقة الشمسية بشكل مبكر تحسباً للأزمة

جزء كبير من احتياجاتها من الطاقة، إضافة إلى أن هناك مصانع من بداية الفصل الصيفي قامت بتغيير أوقات العمل، ومنذ وقت مبكر لديها برنامج تشغيلي مختلف عن أوقات الذروة، فضلاً عن وجود مبادرات مختلفة تتعلق بتخفيف الإنارة من خلال فتح نوافذ شفافة لتوفير ما يمكن توفيره بأقصى درجة ممكنة. والجدير ذكره أن الهيئة العامة للصناعة أبلغت البلدية بالتعميم الذي وجهته للمصانع على أن تقوم باتخاذ ما يلزم من إجراء.

شبكة الكهرباء والحفاظ على استخدامها، على أن يتم ترحيل ما قد ينتج من تأخير بالعمل في الورديات اللاحقة.

وأعربت هيئة الصناعة في تعميم رسمي عن أملها في أن يتخذ أصحاب المصانع كافة الإجراءات الكفيلة بتحسين كفاءة استهلاك الكهرباء في منشاتهم. في المقابل كشفت مصادر صناعية لـ «الاقتصادية» أن العديد من المصانع اتخذت منذ العام الماضي إجراءات تتعلق بالاستثمار في الطاقة الشمسية لتوفير

في بادرة تعكس المسؤولية، خاطبت الهيئة العامة للصناعة أصحاب القسائم الصناعية والخدمية والتجارية والحرفية موضحة أهمية الدور الوطني الملقى على عاتق الجميع في هذه المرحلة من خلال المساهمة في ترشيد استهلاك الكهرباء في فصل الصيف، وذلك بإيقاف العمل أثناء ساعات الذروة، التي حددتها وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة من الساعة 11 صباحاً حتى الساعة 5 مساءً، لتخفيف الأحمال الكهربائية وحرصاً على تقليل العبء على

ما مصير مزاد أسهم مجموعة الامتياز؟

بناءً على إفصاح البورصة تم التأكيد على أنه وفقاً لمحضر إثبات الحالة تم تعديل مبلغ المديونية المستحق على مجموعة الامتياز من 25.641 مليون دينار كويتي إلى 25.586 مليون دينار بأقل بنحو 55 ألف دينار كويتي. اليوم 27 إبريل الموعد المحدد لتنفيذ المزاد، هل يتم التنفيذ أم سيكون هناك مفاجآت؟



بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

إفصاح مكمل - تنفيذ بيع (أوراق مالية مدرجة وأوراق مالية غير مدرجة بسوق المزادات الإلكتروني)

لصالح حساب وزارة العدل - إدارة التنفيذ

بالإشارة إلى الإعلان السابق بشأن بيع أوراق مالية (أوراق مالية مدرجة وأوراق مالية غير مدرجة بسوق المزادات الإلكتروني) لصالح حساب وزارة العدل - إدارة التنفيذ وفاة للمديونية المستحقة على المدين / شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية والمحدد لها يوم الأحد الموافق 2025/04/27 موعداً لبدء عملية البيع، تعلن بورصة الكويت بأنه بناءً على محضر إثبات الحالة المؤرخ 2025/04/24 الوارد من وزارة العدل - إدارة التنفيذ، بأنه تم تعديل مبلغ المديونية محل التنفيذ إلى مبلغ قدره 25,586,981/321 دينار كويتي (خمسة وعشرون مليوناً وخمسمائة وستة وثمانون ألفاً وتسعمائة وواحد وثمانون ديناراً و321 فلساً).

رجل أعمال دخل مؤخراً في إفصاح باسم شركة غير معروفة

دخل رجل أعمال مشهور بالمضاربات النظيف، والذي تتوزع استثماراته بين قصيرة ومتوسطة الأجل، في حصة إفصاح في شركة استثمار. الحصة باسم شركة مملوكة له مع أبناءه، وهي غير معروفة للأغلبية، في حين أن لديه شركة أخرى تمتلك في بعض الشركات وهي معروفة للجميع بملكيتها لها، لكنه يبدو أنه فضل استخدام ذراع غير معروف لأسباب تكتيكية ربما.

استحواذ مرتقب بتمويل مصرفي

قالت مصادر استثمارية أنها في صدد إتمام عملية استحواذ لكنها مرتبطة بتسهيلات مصرفية يتم العمل على ترتيبها مع الجهة أو الجهات الممولة. المرحلة المقبلة ستشهد صياغة جيدة للتحالفات، إضافة إلى تغييرات في خارطة الاستثمار بالنسبة لبعض المجاميع التي ستتسع قاعدة شركاتها التابعة والزميلة من بسبب الدخول في قطاعات جديدة من جانب مجاميع كبرى. عامل السرعة في الحصول على التمويل سيكون له دور حاسم في التنفيذ.

صندوق الأسرار:

- 8 رئيس تنفيذي لا يعرف زيادة إيرادات التشغيل سوى من «الجيب»، يفكر جدياً بطرح مشروع فاشل سبق أن تم تجميده. الشركة تحقق أرباح نامية سنوياً بنسب كبيرة لكنه يطبق قاعدة، هل من مزيد على حساب الغير. القاعدة تقول ابدع وفكر في تطوير الفرص، والأرباح والإيرادات ستتدفق بأكثر من الرسوم التي تنوي فرضها بالقوة.
- 9 قيادي يمارس هوايته في إبعاد الكفاءات والقيادات حتى يتم نسيانها من المشهد ثم يطلق عليها رصاصة الرحمة النهائية ... بالرغم من أنه لا يملك ولا يسيطر، فقط «ممثل» يعمل بطريقة لكل رجل مرحلة ومهمة، لا يعبأ إن كانت كفاءات وطنية أو غير وطنية، نفس التصرف تمت ممارسته مع اثنين من الكوادر الوطنية.
- 10 نشاط مصرفي لأفرع بنوك أجنبية في السوق المحلي، منحت شركات تسهيلات خلال المرحلة الماضية بمرونة وثقة متبادلة.

- 1 قيادي مالي كبير استقال من كيان ضخم دون أن يتم الإعلان عن وجهته الجديدة التي هي نفس الكيان لكن في ملحق إقليمي في أحد دول المنطقة.
- 2 من المرتقب أن تشهد قوائم كبار ملاك «كابلات» تعديلات اليوم، بعد صفقة الـ 20 مليون دينار التي تم تنفيذها في جلسة ختام الأسبوع بنسبة 5 %، حيث ستشهد تعديل ملكية ودخول مساهم استراتيجي جديد.
- 3 محافظة مدين مطلوب بمبلغ مالي ضخم، 55 % منها أسهم مشطوبة أو تحت التصفية، لو تم بيعها بالكامل لن تساوي مليون مع الأسهم الأخرى الحرة غير الموقوفة ... فرصة للتخلص من الأسهم التي ما منها رجا ولا مرتجى، بعضها تحت التصفية منذ سنوات والتمديد سيد الموقف.
- 4 شركة كويتية حصلت على عقد مع شركة نפט كويتية، لماذا تعلن قيمة العقد بالدولار في سوق
- 5 «أدى المهمة والأمانة وحصل على الشيك» والفرص كثيرة أبحث عن غيرها.
- 6 مجموعة من الفشلة لا يعرفون سوى لغة الطلب ثم الطلب والإعاشة على جهود الآخرين.
- 7 جمعية عمومية ستشهد طعون، والشركة ستدخل في طريق النزاعات رغم أنها تشغيلية وتمضي في الطريق الصحيح هل ستكون بداية لمعركة طويلة من المعارك التي تخلص منها المستثمرون منذ عقد تقريباً.



صندوق الأسرار

ثلاث قمم تاريخية للذهب

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال

إن المتابع لمسار تداول معدن الذهب الثمين، يستطيع رؤية تيّون ثلاث قمم على مدار التاريخ. وقد قامت شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال برصد وتحليل تلك القمم، وذلك بهدف الوقوف على سلوك المشتريين، والذي ينعكس على مؤثرات الطلب والبيع، وبالتالي التنبؤ باتجاه سعر الذهب في المستقبل. وفيما يلي تحليل عام حول تلك القمم الثلاث:



أبريل 2025

أما القمة الثالثة فهي تلك الحاصلة حالياً، والتي بلغ سعر تداول الذهب فيها قمة قياسية غير مسبوقة، وصلت إلى 3,500 دولار للأونصة، وسط تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة على مستوى العالم. وكانت نقطة الانطلاقة في الصعود هي فبراير 2024، عندما كان الذهب يتداول بحدود 2,020 دولار للأونصة، أي بارتفاع تاريخي بلغ 73.3% خلال 14 شهر فقط. وكما كانت القمم السابقة فإنه من المتوقع أن يحدث الانخفاض التصحيحي قريباً.

أغسطس 2020

وكانت تلك الفترة الثانية لقمم الذهب التاريخية، والتي وصل سعر التداول فيها إلى 1,970 دولار للأونصة. وكان قبل ذلك يتداول بسعر 1,510 دولار، وتحديدًا في أكتوبر 2019. أي أن الصعود كان بنسبة 30.5% خلال 10 أشهر فقط. بعد بلوغ تلك القمة التاريخية الثانية، هبط سعر تداول معدن الذهب إلى 1,830 دولار في ديسمبر 2021، أي بانخفاض مقداره 7.1% خلال 16 شهر. كما يمكن الاستدراك هنا بأن الانخفاض لم يصل أدناه، إنما حافظ السعر على نسبة النمو العادلة - تم الإشارة إليها في تقرير سابق بحوالي 11-15% سنوياً.

نوفمبر 2011

كانت القمة الأولى في نوفمبر 2011 عندما وصل سعر تداول الذهب إلى 1,700 دولار للأونصة، والذي كان يتداول قبلها بحدود 1,100 دولار، وتحديدًا في مارس 2010، أي بصعود نسبته 54.5% خلال 20 شهر. وبعد بلوغ تلك القمة هبط سعر التداول إلى 1,250 دولار للأونصة وذلك في نوفمبر 2013، أي بانخفاض مقداره 26.5% خلال 24 شهر. ويلاحظ أن الانخفاض قد حدث، ولكن بقيمة لم تصل بالسعر لما كان عليه قبل القمة الأولى، في مارس 2010.



EXCPR Consultancy & Business Management Co

Source of Data

EXCPR Public Relation - Copyright

www.excpr.com

Gold Peaks 320- 4.2025

ومما سبق يمكن استدراك النمو الاستراتيجي لمعدن الذهب الثمين، وسط زيادة الطلب عليه والاضطرابات السياسية. كما أنه من المتوقع أن يكون الانخفاض بسعر الذهب ليصل في يونيو 2026 إلى ما بين 2,600 - 2,800 دولار للأونصة.



على الأصل دور... هذا وقت الصمود!



أموالك معه ... ولو وضعت فلساً واحداً فيجب أن لا تنام حتى تخرج سالماً لأن درجة المخاطر 100%، فلا أداء منتظر، ولا عائد يرتجى من توزيعات، اللهم إلا أن تكون الشركة هدفاً لتحركات المضاربين وتقليب السهم يساراً ويميناً بلا أسس ولا أداء ولا مبرر، على قاعدة رمز مضاربي يقول "لا تحدثني عن القيمة الدفترية أو غيرها الأهم دوران السهم". لكن كلما طار طير وارتفع بلا أسس كالبالون الفارغ، فإنه كما طار وقع واندثر وبدد كل المكاسب.

كما قال الأوائل «على الأصل دور» و «الراهي راهي والأصيل أصيل»... أما من يعتمد على أن أصوله هم الأفراد وقاعدة المضاربين في السهم، ويعتمد على الإقبال على الدوران فلا خير يرتجى منه، وسيبقى المساهم أبد الدهر في نزاع وصراع وملاحقة، وسيزف أكثر مما استثمر وأكثر مما جنى من أرباح.

الثوابت واضحة، والراسخون أوضح، وما تبقى من «ورقيات» وبالونات عبارة عن كمان ومفرقات من ذات المحتالين، لكنهم انكشفوا، ومن يقترب منهم لا يلومن إلا نفسه، فالدروس كثيرة ومريرة ولا بد من استخلاص العبر والدروس.

المرحلة الحالية حول العالم، هي مرحلة الأصول الثابتة الراسخة الدفاعية، أما أصحاب الرخص الورقية والميزانيات المطاطية فهذا ليس وقتهم، العالم يتحول.

جيداً في الميزانيات، بعيداً عن البروبوغاندا الترويجية والتسويقية، والخدع البصرية والسمعية، من يفعل ذلك حتماً سيكون في مرمى الخسارة الأبدية. تلك الفئة من المستثمرين انخدعوا وانساقوا وراء «رجال أعمال» من ورق، أسسوا شركات مؤقتة لتذهب مع الريح وتنتثر وتنتهي، ويبقى أثرها جرحاً غائراً أبد الدهر... كيف لا وقد قال من قال أن «المال عدل الروح».

الثقة يجب أن تكون في الأصول قبل الأشخاص، الأصول المشعة المدرة الجوهرية القوية الراسخة هي الأساس، جودة الأصول هي عنوان الحقيقة لأي كيان ولمجلس إدارته.

تنوع الأصول وتوزيعها الجغرافي، مستوى النمو السنوي، الإضافات المستمرة، الثبات والاستقرار، ثقة البنوك في الكيان، سمعة أعضاء مجلس الإدارة، هل هم من المشهود لهم بالكفاءة أم كل عضو يتبع اتجاه محدد، شهاداتهم هي «صحية» أم شهادات دكتوراة من «بئر السلم»، يملكون أم أعضاء موظفون يتم توجيههم من المالك المتخفي... فمن يدير يجب أن لا تقل ملكيته عن 30% فصاعداً... أما من يملك 10% ويدير الشركة بالتوكيلات، أو يمرر الميزانيات والجمعيات بمن حضر

الجمعية المؤجلة، لا تضع

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرقت من النواظر والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

قصة الثري والدجال منتشرة في كل أسواق العالم. فكثيراً ما تجد من يدعي أنه رجل أعمال، وغالباً ما يكون وراءه دجال مهندس للبيانات المالية، لكن هناك مستثمرون حقيقيون ورجال أعمال طبيعيين نشأوا منذ الخطوات الأولى على المسؤولية وحب العمل الخاص، وغالباً ما تورث تلك المهنة، حيث يدرّب رجال الأعمال الأبناء بإسناد بعض الأعمال إليهم، ووضعهم على طريق المسؤولية تدريجياً، وهذا النموذج غالباً ما ينتج «نماذج» ناجحة مشرفة صاحبة بصمة مؤثرة.

لكن النموذج المصطنع الذي يتحول إلى رجل أعمال فجأة بلا أسس، بمجرد التحالف مع «مهندس» مالي ضليع في عمليات التدوير، وأعمال التقييم وإعادة التقييم، وصناعة الأرقام على الورق، بلا حقائق أو أصول يتم الاستناد إليها لتبرير الأرقام التي يتم تضخيمها سنوياً.

هذا النموذج الورقي المؤقت غير مستدام، بل عمره قصير ومرتبطة بانتهاء الطفرة التي تدعمها ظروف ومعطيات محددة، وما أن تهدأ الرياح يتساقط كل من طار بلا أجنحة وكل من ارتفع بلا سبب وتضخم بدون أي مبرر.

لكن من الذي يدفع الثمن دائماً؟ من الذي تصدّمه النتائج، فيشرب الكأس المرة ويتجرع علقم الخسائر المدوية؟ إنه من يتغافل عن قراءة الأرقام والتدقيق

عندما يُخنق الدولار نفسه: مخاطر خفض الفائدة تحت ضغوط ترامب

بقلم د. محمد جميل الشبشيري

في ربيع 2025، عاد الجدل حول استقلالية البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى الواجهة، مع تصاعد الضغوط من الرئيس دونالد ترامب على رئيس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، لخفض أسعار الفائدة. ما بدأ كخطوة إيجابية للشركات والمستهلكين، كشف عن مخاطر اقتصادية قد تكون أشد من الأزمات السابقة. كيف يمكن لقرار سياسي واحد أن يقود الولايات المتحدة إلى مأزق اقتصادي أعمق؟ هذا هو السؤال المحوري في ظل التعريفات الجمركية الجديدة، تراجع التوقعات الاقتصادية، وتصاعد العجز المالي.

1. طفرة مبنية على سراب

في كتابه عن الدورات الاقتصادية، يشير لودفيج فون ميزس إلى أن خفض الفائدة بشكل حاد يشبه حقن الاقتصاد بوقود صناعي رخيص. في البداية، تظهر ملامح الازدهار: المصانع تعمل، الوظائف تتوفر، الأسواق تنتعش. لكن هذا الازدهار "المصطنع" لا يستند إلى استثمارات حقيقية مدعومة بالقوة الإنتاجية، مما يؤدي إلى انهيار مفاجئ عندما تتكشف هشاشة الأساس الاقتصادي.

ينذر هذا النمط بعودة ظاهرة "التوسع المضلل" الذي قد يؤدي إلى ركود عميق في حال فقد السوق الثقة في جدوى التحفيز النقدي المستمر، خاصة إذا تراقق ذلك مع سياسات مالية توسعية وعجز متنام.

2. استقلالية البنك المركزي تحت رحى السياسة

يشكل الحفاظ على استقلالية السياسة النقدية أحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد. إلا أن تدخل السلطة التنفيذية في قرارات الفيدرالي - كما يفعل ترامب علناً - يهدد هذه الاستقلالية، ويثير القلق في الأسواق العالمية. فحين يُنظر إلى قرارات الفائدة على أنها استجابة لرغبات سياسية وليس لأهداف اقتصادية مدروسة، تتآكل الثقة في قدرة البنك المركزي على إدارة الدورة الاقتصادية بكفاءة وموضوعية.

رئيس الفيدرالي، جيروم باول، حذر من أن التعريفات الجمركية الجديدة "أكبر بكثير مما كان متوقعا"، وأنها قد تضع البنك في موقف معقد تتعارض فيه أهدافه المزدوجة: استقرار الأسعار وتحقيق التوظيف الكامل.

3. الإطار القانوني لاستقلال الفيدرالي

تأسس بنك الاحتياطي الفيدرالي بموجب قانون عام 1913، وجرى تعديل مهامه في عام 1977 ليصبح ملتزماً بتحقيق هدفين مزدوجين: أقصى قدر من التوظيف واستقرار الأسعار. ولا يخضع الفيدرالي لأي سلطة تنفيذية أو تشريعية مباشرة فيما يخص قرارات السياسة النقدية.

هذا الإطار القانوني وضع لحماية الاقتصاد الأمريكي من تقلبات السياسة قصيرة الأجل، إلا أن محاولات التأثير العلني من قبل البيت الأبيض تهدد بتقويض هذه الحماية، وتحويل السياسة النقدية إلى أداة سياسية، وليس اقتصادية.

4. تضخم مزدوج وضغوط على النّجور

أدى فرض تعريفات جمركية جديدة إلى

ارتفاع تكاليف الواردات، وهو ما انعكس فوراً على مؤشرات الأسعار، لا سيما مؤشر نفقات المستهلك الشخصي الذي ارتفع بنسبة 2.5% على أساس سنوي في فبراير، متجاوزاً الهدف البالغ 2%.

في ذات الوقت، يؤدي خفض الفائدة إلى تحفيز الطلب الاستهلاكي. هذا التلاقي بين الضغوط التضخمية من جانب العرض والطلب يخلق ما يسمى بـ "التضخم المزدوج"، وهو السيناريو الأخطر الذي تواجهه البنوك المركزية، إذ لا يمكن مواجهته بخفض الفائدة دون المخاطرة بفقدان السيطرة على الأسعار، ولا برفع الفائدة دون تعميق التباطؤ.

5. إدمان التحفيز ونشوء فقاعات الأصول

منذ الأزمة المالية 2008، اعتمد الاحتياطي الفيدرالي سياسة التحفيز المستمر: خفض الفائدة، والتيسير الكمي، وضخ السيولة. هذه الأدوات ساهمت في تعافي الأسواق، لكنها خلقت بيئة مشوهة للأسعار.

النتيجة كانت نشوء فقاعات في أسواق الأسهم والعقارات، مدفوعة بتدفقات المضاربة لا بالاستثمار الحقيقي. في حال حدوث أي صدمة خارجية - مثل اضطراب جيوسياسي أو ركود عالمي - فإن هذه الفقاعات ستكون أول ما ينفجر، وهو ما يُنذر بتداعيات قد تفوق تلك التي شهدناها في 2008.

6. انهيار الثقة وهروب العملة

مع تنامي الضغوط التضخمية والعجز

المالي، ووضوح التدخل السياسي في السياسة النقدية، بدأت الثقة في الدولار الأمريكي بالتآكل. وهو ما تُرجم في سلوك المستثمرين عبر ما يُعرف بـ "الهروب إلى الأصول الحقيقية"، مثل الذهب، والعقارات، والعملات الرقمية.

هذا الهروب يمثل إنذاراً مبكراً بفقدان الثقة في الدولار كعملة احتياط عالمية، وهو ما قد يُحدث أزمة في الاستقرار النقدي الأمريكي، تؤثر بدورها على النظام المالي الدولي بأكمله.

7. العجز المالي والدين العام: أزمة مزدوجة في الأفق

في هذه البيئة الاقتصادية المهزوزة، سجل العجز الفيدرالي الأمريكي 2.1 تريليون دولار في 2024، ومن المتوقع أن يتجاوز 2.3 تريليون دولار في 2025. أما الدين العام الأمريكي فقد بلغ أكثر من 34.8 تريليون



دولار، وهو ما يمثل حوالي 128% من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا الوضع يضع صانعي السياسة في مأزق: أي خفض إضافي للفائدة قد يؤدي إلى ضعف الإقبال على السندات الأمريكية، ما يضطر وزارة الخزانة إلى رفع العائدات لجذب المشتريين، أو الاعتماد بشكل أكبر على تدخلات الفيدرالي. وفي كلا الحالتين، يتم إضعاف استقلالية السياسة النقدية، وتزيد الضغوط على سعر صرف الدولار.

8. تأثيرات على الأسواق المالية:

الدولار، الذهب، والبتكوين

شهد مؤشر الدولار الأمريكي تراجعاً إلى 99.230 بنهاية الأسبوع، في حين سجل اليورو أعلى مستوياته منذ 2021، والفرنك السويسري والين الياباني قفزاً إلى مستويات غير مسبوقة منذ شهور. بالمقابل، ارتفعت أسعار الذهب إلى أكثر من 3400 دولار للأونصة، وارتفعت البتكوين بنسبة 2% لتتجاوز 86,000 دولار، مما يعكس إقبال المستثمرين على الأصول البديلة في ظل تراجع الثقة في العملة الأمريكية والنظام النقدي التقليدي.

خاتمة

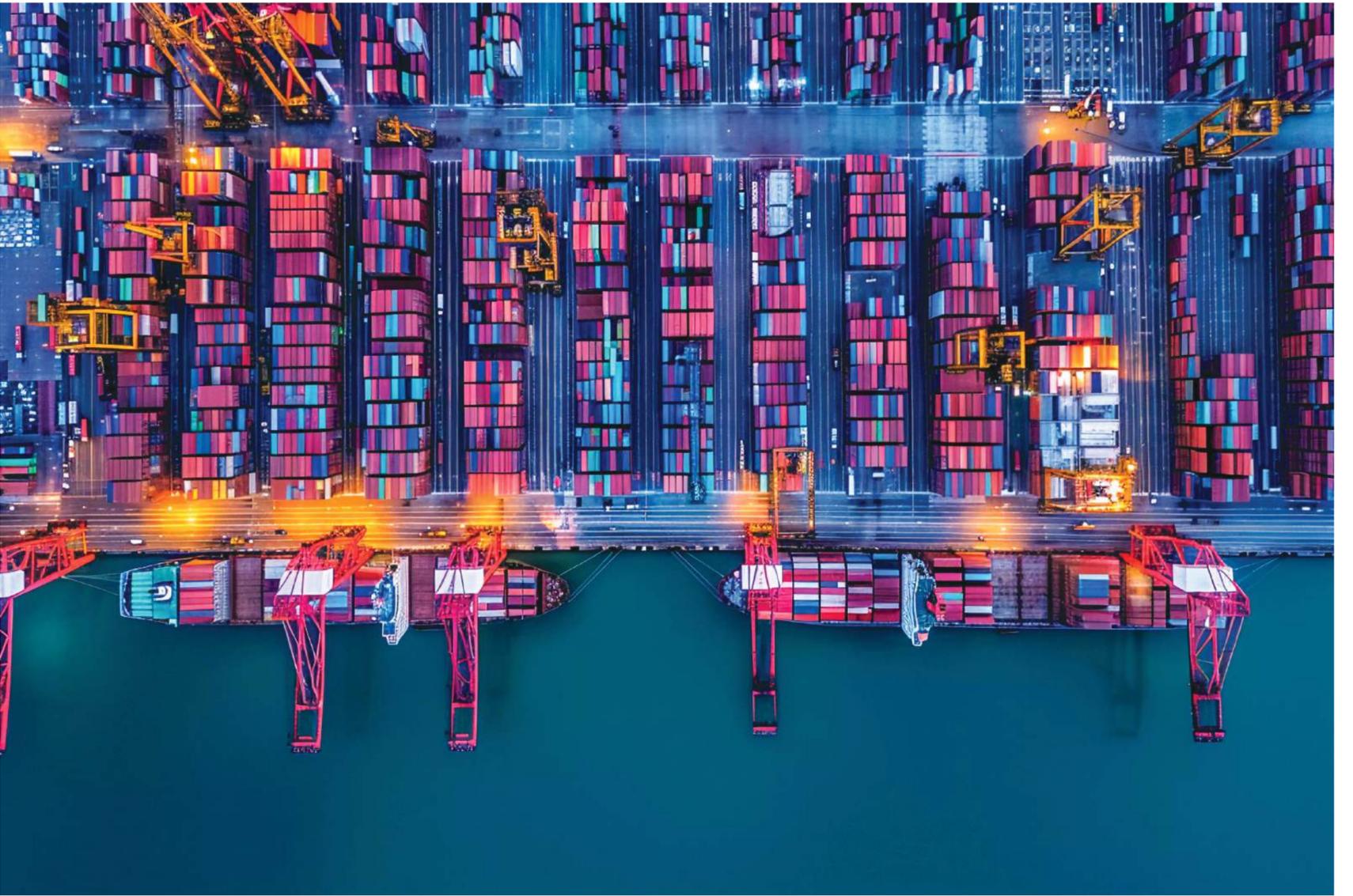
ما نراه اليوم ليس مجرد اختلاف في الرأي بين البيت الأبيض والفيدرالي، بل أزمة ثقة مركبة تهدد استقرار الاقتصاد الأمريكي من الداخل. الضغط السياسي لتطويع أدوات السياسة النقدية يضعف الفيدرالي، ويهدد بزعزعة مصداقية الدولار عالمياً. إذا لم تُستعاد الاستقلالية المؤسسية للبنك المركزي، وإذا لم يتم ضبط العجز المالي وتبعات الرسوم الجمركية، فإن الولايات المتحدة لن تواجه أزمة قصيرة المدى فقط، بل قد تُدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة من عدم الاستقرار لم يشهدها منذ عقود.



لا تأثير مباشر على الكويت من فرض رسوم جمركية على صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية

1 خفض أسعار النفط هو الأكثر تأثيراً كونه يمول 90% من الميزانية

2 الاستهلاك الكهربائي سوف يتزايد في ظل تبني سياسة توسع إسكاني أفقي



رواتب ودعوم، ونحو 91% إنفاق جاري، و 9% منها فقط للإنفاق الإنشائي، والأرجح أنه البند الذي سوف يتعرض للخفض. ولأن المصروفات الإنشائية مصروفات صيانة وبنى تحتية، خفضها يعني زيادة متطلبات التعويض عليها في المستقبل، أو مزيد من الضغوط لزيادة الإنفاق عليها بسبب تأجيلها، إضافة إلى بند جديد متنامي لسداد فوائد وأصل الدين الخارجي.

والسبب في أزمة المالية العامة ناتج عن اغفال الإدارة العامة تحذيرات عقود من الزمن حول حتمية اصطدامها بالحائط، فنهجها التنموي لا يخرج عن مفهوم «اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب»، وما يطفو على السطح من أزمات ما هو سوى افرار لهذا النهج، وفي فقرتنا التالية حول الكهرباء نماذج لمثل تلك الظواهر المرضية، ولا علاج لها سوى مواجهة أصل المرض، منهاج التنمية العكسي.

الكهرباء - مؤشر أزمة مستدامة

ومع انخفاض مستوى اليقين حول التداعيات المحتملة للحرب التجارية، يعتبر بلوغ سعر برميل النفط الكويتي حدود السعر المتحفظ للموازنة، جرس انذار، فالكويت عاجزة عن التأثير على مسار أسعار النفط، ومستوى إنتاجها مرتبط بما تقرره «أوبك+». والعجز المقدر في الموازنة الحالية عند السعر المتحفظ بحدود 6.3 مليار دينار كويتي، وقد تتجه الكويت إلى الاقتراض من السوق العالمي في وقت قد تؤدي فيه تبعات الحرب التجارية إلى عدم خفض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي، ما يعني أن الاقتراض بكلفة مرتفعة هو متاح حالياً.

وعجز الموازنة كما يعرض له الجدول المرفق سوف يزيد أو ينقص بنحو 280 مليون دينار كويتي مع كل انخفاض أو ارتفاع لسعر برميل النفط دولار واحد. وخيارات الإدارة المالية باتت محصورة في قدرتها على خفض مستوى النفقات العامة إن أرادت خفض مستوى العجز، ولكن النفقات العامة أصبحت فاقدة للمرونة، فنحو 80% منها

الحرب التجارية والنفط

لا تأثير مباشر على الكويت من فرض رسوم جمركية على صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك صحيح ما دامت صادرات النفط ومشتقاته معفية، ولكن التأثير غير المباشر كبير، فإلى جانب حرب الرسوم، خفض أسعار النفط هدف أساسي للإدارة الأمريكية. وموازنة الكويت الحالية بنيت على رقمين لأسعار النفط الذي يمول نحو 90% من نفقاتها، الأول سعر التعادل لها والمقدر رسمياً بنحو 90.5 دولار أمريكي للبرميل، والثاني هو السعر المتوقع للسنة المالية الحالية والبالغ 68 دولار أمريكي للبرميل، وكان سعراً متحفلاً في وقت تقديم مشروع الموازنة وحتى إقرارها، ولم يعد متحفلاً. وفي تاريخ 8 أبريل، وصل سعر برميل النفط الكويتي إلى ما دون السعر الافتراضي المتحفظ وبحدود 64.3 دولار أمريكي، وأصبحت الفجوة بينه وبين سعر توازن الموازنة العامة نحو 26.2 دولار أمريكي، بعدها ظل يتأرجح حول السعر الافتراضي.



3 غياب نظام الشرائح في التسعير سيضغط على الاستهلاك



تتوق الكويت إلى مرور صيف بدون قطع مبرمج للتيار الكهربائي، وجاء في صدر جريدة القبس خبر طيب، نصه «حل أزمة الكهرباء خلال 6 أسابيع»، ما هو غير طيب في الخبر هو أن تاريخ نشره كان السابع من يوليو من عام 1980، أي قبل 45 سنة، والقطع المبرمج لازال يتصدر العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام منذ ذلك التاريخ، والكويت في بداية صيف 2025. موضوع الكهرباء ليس موضوعنا اليوم، ولا رداءة البنى التحتية، والطرق مثال لها، ولا حتى التعليم المتخلف في شقيه العام والعالي، ولا عجز الخدمات الصحية، فكلها وغيرها مجرد ظواهر لما لا يمكن اخفائه من نتاج عجز الإدارة العامة، موضوعنا هو ما يحمله المستقبل من اختناقات يعجز المواطن العادي عن تلمس ظواهر لها حتى تصل إلى مرحلة يتعذر معها مواجهتها.

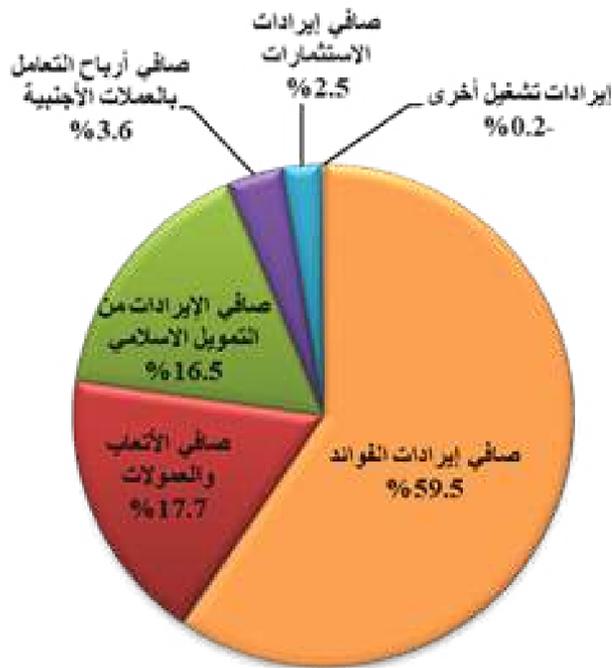
لا يمكن حل أزمة الكهرباء لأنها ظاهرة لمرض أكبر وهو نتاج نموذج نمو غير مستدام، فالضغوط على الاستهلاك سوف تتزايد في ظل تبني سياسة توسع إسكاني أفقي، وغياب نظام الشرائح في التسعير، وغياب الاستثمار الجاد في مشروعات الطاقة البديلة وغيرها، وسوف تتكرر وعود الحل خلال 6 أسابيع في المستقبل، وبعد عمر طويل. الاستهلاك بالأرقام زاد من نحو 57 تيراواط / ساعة في عام 2010 إلى نحو 91 تيراواط / ساعة في عام 2023، أو بمعدل نمو سنوي مركب بنحو 3.3 %، بينما حقق الاقتصاد نمواً مركباً لنفس الفترة بحدود 2.7 %، ومنذ عام 2017 كان معدل نموه السنوي سالب، وزاد الاستهلاك بنحو 4 % إضافية في عام 2024، ووتيرة نمو الاستهلاك لن تتغير في عام 2025 وما بعده، وهي وتيرة غير مستدامة. ولن تعالج أزمة التعليم لأنها ظاهرة مرضية لسوق عمل صوري غير مستدام، فالقطاع العام يوظف، أو ملتزم بتوظيف، نحو 86 % من العمالة المواطنة، والتخصص لا علاقة له بحاجة السوق، ولا المستوى التعليمي يجعل الخريج ينافس على فرص العمل خارج القطاع العام، فالنموذج التنموي للبلد ومعه نظام التعليم، عاجزان عن خلق فرص عمل مواطنة حقيقية. وأسوة بالتعليم، الكويت واحدة من أعلى دول العالم صرفاً على الخدمات الصحية، ورغم كرم العلاج السياحي بالخارج، ونظام تأمين عافية الذي تم إلغائه، ومستشفيات الضمان الصحي، لا زالت إدارتها عاجزة عن منافسة مستوى خدمات دول تنفق أقل بكثير منها. ولن تعالج أزمة التركيبة السكانية بضغطها على الخدمات الأخرى، ومنها الكهرباء، والطرق والخدمات الصحية والمالية العامة، لأن نموذج النمو الحالي يغذي توسعه تلك الاختلالات.

التركيز على ظواهر الأمراض والعجز عن الوعي بالمرض الذي يسببها هي أزمة الإدارة العامة في الكويت، فالأمراض الحقيقية هي اختلالات الكويت الهيكلية الأربعة، وهي، عدم استدامة الاقتصاد بتركيبته الحالية، أو قطاع عام منخفض الإنتاجية عالي التكلفة، وقطاع خاص في معظمه يتغذى على إنفاق عام غير مستدام، وهو نموذج يتسبب في استفحال

حركة أسعار برميل النفط الكويتي مع العجز المتوقع بافتراض أرقام موازنة 2025/2026

| السعر الافتراضي (دولار أمريكي) | 64 | 65 | 66 | 67 | 68 | 69 | 70 | 71 | 90.5 |
|--------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|------|
| العجز (مليون دك) | (7,427) | (7,147) | (6,867) | (6,587) | (6,307) | (6,026) | (5,746) | (5,466) | - |

إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2025



التقرير، لابد من تحذير بأن هامش الخطأ في تلك التوقعات، وفقاً لنفس التقرير، كبير، لأن مساحة المجهول واسعة جداً. التقرير لا يتحدث عن حدوث أو عدم حدوث ضرر للحرب التجارية، فالضرر تحقق ودفعت ثمنه بشكل متفاوت كل دول العالم، التقرير يتحدث عن احتمالات مفتوحة لتحقق ضرر جسيم إن اشتدت تلك الحرب، أو احتواء الضرر عند حدود محتملة إن تم التراجع عن تلك الحرب، وليس في قدرة أحد التنبؤ بمسارها.

الصندوق يبني توقعاته وفقاً لما حدث حتى 4 أبريل الجاري، أو يومين بعد نفاذ الحرب التجارية الشاملة، وتوقعاته تشير إلى خفض لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2025 بنحو 0.5- % مقارنة بتوقعاته في تقرير يناير الفائت، أو من 3.3 % إلى 2.8 %، ولعام 2026 خفض بنحو 0.3- % أو من 3.3 % إلى 3.0 %، وخفض توقعاته لنمو اقتصادات الدول المتقدمة

أمراض ميزان العمالة المواطنة، ويتطلب تركيبة سكانية منحرفة كما ومنخفضة الكفاءة. وبينما الكهرباء والخدمات والبنى التحتية الأخرى قضايا يسهل تلمس مؤشرات فشلها، لأن الناس تعايش تبعاتها اليومية، يستعصي على المراقب غير المختص معرفة جسامه وخطورة الاختلالات الهيكلية المذكورة حتى تصبح تداعياتها خارج القدرة على المواجهة، وإن كان لأزمة الكهرباء المتصلة نفع، فهو احتمال الوعي بأنها استمرت 45 سنة لأن المرض الحقيقي هو نهج تنمية عام بائس، وأزمتها المتصلة ليست سوى إفراز أو مؤشر له.

صندوق النقد الدولي - توقعات أداء الاقتصاد العالمي

صدر الأسبوع الفائت تقرير لصندوق النقد الدولي حول توقعات أداء الاقتصاد العالمي، وقبل الخوض في توقعات



4 مطلوب زيادة الاستثمار الجاد في مشروعات الطاقة البديلة



بنفس مستوى خفض توقعات الاقتصاد العالمي، أو -0.5% لعام 2025 و-0.3% لعام 2026. ولمجموع الدول الناشئة والنامية، بلغ الخفض للسنتين على التوالي -0.5% و-0.4%. وضمن الدول المتقدمة، بلغت توقعات الخفض أقصاها للولايات المتحدة الأمريكية بنحو -0.9% لعام 2025 ونحو -0.4% لعام 2026، وهي منشأ الحرب التجارية الشاملة. وفي آسيا، طالت أعلى مستويات الخفض الصين، أو الخصم التجاري الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وقدر الصندوق خسارتها المتوقعة بنحو -0.6% لعام 2025، و-0.5% لعام 2026. ومعدلات النمو المتوقعة لاقتصادات الدول المتقدمة في عامي 2025 و2026 بحدود 1.4% و1.5% للعامين على التوالي، وللصين 4.0% للعامين على التوالي، أي أن تبعات الحرب التجارية سوف تكون أقسى على الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتظل التوقعات تؤكد نمو الصين بمعدل 2.2 ضعف نمو الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2025 ونحو 2.4 ضعف لعام 2026.

ولابد من العودة إلى تحذير التقرير في البداية بأن حالة عدم اليقين مرتفعة إلى مستويات غير مسبقة، وبأن الأوضاع قد تسير إلى الأسوأ بكثير إن اشتدت رحى الحرب، فالاستقرار المالي والنقدي وحتى السياسي للعالم، في خطر حقيقي، وتداعيات أقسى سوف تطل النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، بينما قد تكون التكاليف محتملة حال خفض ربح تلك الحرب. وتمثل توقعاته للأداء المحتمل للاقتصاد السعودي، وهو أكبر اقتصادات إقليمنا، وضمن أكبر عشرين اقتصاد في العالم، ما يمكن أن يصيب اقتصادات كل دول الإقليم، فقد خفض توقعاته لنموها بنحو -1.3% عن مستوى توقعات تقرير أكتوبر 2024، و-0.3% عن توقعات تقرير يناير الفائت، أي خفض بما مجموعه -1.6% في 6 شهور، ومعظمه بسبب ما حدث وقد يحدث لسوق النفط، والكويت الأعلى اعتماداً عليه.

نتائج بنك الكويت الوطني - الربع الأول 2025

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للربع الأول من عام 2025، وأشارت تلك النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 145.1 مليون دينار كويتي، بانخفاض قدره 11.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته -7.1% مقارنة بنحو 156.2 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من عام 2024. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو 134.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 146.6 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بانخفاض بلغ نحو 12.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة -8.5%. ويعود الانخفاض في ربحية البنك إلى الارتفاع الملحوظ في الضرائب، إذ بلغت قيمة الضريبة التكميلية نحو 14.4 مليون دينار كويتي للربع الأول، إضافة إلى ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 1.7 مليون دينار كويتي أي نحو 0.6%، حين بلغ نحو 310.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 309 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند إيرادات الفوائد (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 14.7 مليون دينار كويتي، وانخفضت معه مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنحو 11 مليون دينار كويتي، وعليه انخفض صافي إيرادات الفوائد بنحو 3.7 مليون دينار كويتي أو بنحو -2.0% ليبلغ 185.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع 189.2 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 51.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 48.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، ومعه بلغ صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) نحو 236.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 238.1 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بلغ نحو 1.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته -0.6%.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 4.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.8%، وصولاً إلى نحو 115.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 111.5 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2024، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية باستثناء بند إطفاء موجودات غير ملموسة. ووفقاً لتقديرات "الشال" وبافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات

«الوطني»

إجمالي موجودات «الوطني» ارتفعت 1.30 مليار دينار بنسبة 3.2% لتصل 41.647 مليار دينار

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية 1.38% في نهاية مارس 2025

ارتفاع المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 4.3 مليون دينار كويتي بنسبة 3.8% إلى 115.7 مليون دينار

ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية باستثناء بند إطفاء موجودات غير ملموسة

إجمالي المخصصات 21.5 مليون دينار بتراجع نسبته 15.6% مقارنة مع 25.5 مليون دينار

مطلوبات البنك من غير حقوق الملكية ارتفعت 1.399 مليار لتصل إلى 36.580 مليار دينار

15.6- % مقارنة مع نحو 25.5 مليون دينار كويتي. وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ نحو 1.309 مليار دينار كويتي أي ما

التشغيلية، نجد أن نسبة المصروفات التشغيلية قد ارتفعت بنحو 4.4%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 21.5 مليون دينار كويتي، منخفضاً بنحو 4 مليون دينار كويتي أو بنسبة



| | التغيير | | 2024/03/31 | 2025/03/31 | البيان |
|----------|---------|---------|-------------------|-------------------|--|
| | % | القيمة | (ألف دينار كويتي) | (ألف دينار كويتي) | |
| | 8.7% | 3318967 | 38327855 | 41646822 | مجموع الموجودات |
| | 9.1% | 3059313 | 33520924 | 36580237 | مجموع المطلوبات |
| | 6.4% | 241353 | 3787564 | 4028917 | مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك |
| | 0.6% | 1712 | 308965 | 310677 | مجموع الإيرادات التشغيلية |
| | 3.8% | 4268 | 111480 | 115748 | مجموع المصروفات التشغيلية |
| | 15.6% | 3971- | 25499 | 21528 | المخصصات |
| | 79.4% | 12510 | 15754 | 28264 | الضرائب |
| | 7.1% | 11095- | 156232 | 145137 | صافي الربح |
| المؤشرات | | | | | |
| | | | 1.6% | 1.4% | **العائد على معدل الموجودات |
| | | | 15.3% | 13.2% | **العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك |
| | | | 78.8% | 69.7% | **العائد على رأس المال |
| | 6.3% | 1- | 16 | 15 | ربحية السهم الواحد (فلس) |
| | 10.3% | 98 | 950 | 1048 | إقفال سعر السهم (فلس) |
| | | | 14.8 | 17.5 | *مضاعف السعر على ربحية السهم (/) |
| | | | 2.0 | 2.2 | مضاعف السعر على القيمة الدفترية (/) |

* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2025 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 و 31 مارس 2025.

الواحد (P/E) نحو 17.5 مرة مقارنة بنحو 14.8 مرة، وذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم بنسبة 6.3% مقابل ارتفاع سعر السهم بنسبة 10.3%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.2 مرة مقارنة بنحو 2.0 مرة.

(ROA) إلى نحو 1.4% بعد أن كان 1.6%. وانخفضت ربحية السهم الواحد (EPS) ببلوغها 15 فلس مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية الفترة المماثلة من عام 2024 والبالغة 16 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم

نسبته 3.2%، ليصل إلى نحو 41.647 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 40.338 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 3.319 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 8.7% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من عام 2024 عند نحو 38.328 مليار دينار كويتي، وإذا استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان تكون الموجودات قد ارتفعت بنحو 7.7% مقارنة بالربع الأول من العام السابق. وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 3.8% وقيمه نحو 899.2 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 24.607 مليار دينار كويتي (59.1% من إجمالي الموجودات) مقابل نحو 23.708 مليار دينار كويتي (58.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 2.217 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 9.9% مقارنة مع نهاية الربع الأول من عام 2024 حين بلغ 22.389 مليار دينار كويتي (58.4% من إجمالي الموجودات). وإذا استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، نجدها قد ارتفعت بنحو 7.7%. وبلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية 1.38% في نهاية مارس 2025، وبلغت نسبة تغطيتها نحو 251%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.399 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 4.0%، لتصل إلى نحو 36.580 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية عام 2024، وحققت ارتفاعاً أيضاً بنحو 3.059 مليار دينار كويتي أي بنسبة 9.1% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت حين بلغ 33.521 مليار دينار كويتي، وإن استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان نلاحظ أن المطلوبات ارتفعت بنسبة 8.0%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.8% مقارنة مع نحو 87.5% للربع الأول لعام 2024.

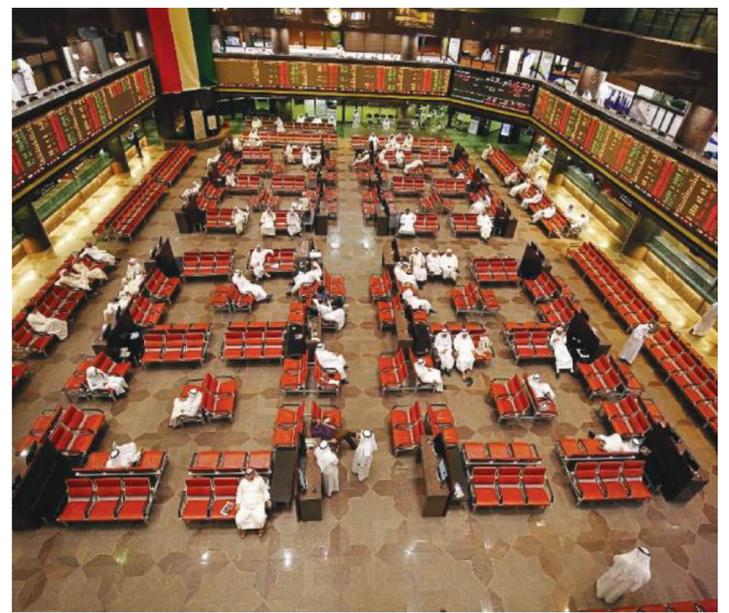
وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى انخفاض جميع مؤشرات الربحية للبنك مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2024. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي (ROE) إلى نحو 13.2% بعد أن كان عند 15.3%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 69.7% قياساً بنحو 78.8%. وانخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات

وتوضح الجداول التالية التغييرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

| البيان | الأسبوع السابق | الأسبوع الحالي | التغير % |
|------------------------------|----------------|----------------|----------|
| عدد أيام التداول | 5 | 5 | |
| مؤشر الشال (قيم 29 شركة) | 690.1 | 693.9 | 0.5% |
| مؤشر السوق العام | 7932.5 | 7869.0 | 0.8% |
| قيمة الأسهم المتداولة (د.ك) | 533819212 | 352888454 | |
| المعدل اليومي (د.ك) | 106763842 | 70577691 | 51.3% |
| كمية الأسهم المتداولة (أسهم) | 2242043076 | 1248190787 | |
| المعدل اليومي (أسهم) | 448408615 | 249638157 | 79.6% |
| عدد الصفقات | 125452 | 85397 | |
| المعدل اليومي لعدد الصفقات | 25090 | 17079 | 46.9% |

| البيان | قيمة التداول | قيمة التداول |
|---|--------------|------------------|
| الشركات | دينار كويتي | قيمة تداول السوق |
| بيت التمويل الكويتي | 62546337 | 11.7% |
| شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية | 33126382 | 6.2% |
| بنك الكويت الوطني | 29587325 | 5.5% |
| مجموعة أريان المالية للتمويل والاستثمار | 25692863 | 4.8% |
| بنك الكويت الدولي | 24526160 | 4.6% |
| الإجمالي | 175479067 | 32.9% |
| البيان | قيمة التداول | نسبة من الإجمالي |
| القطاعات | دينار كويتي | قيمة تداول السوق |
| قطاع البنوك | 164324478 | 30.8% |
| قطاع الخدمات المالية | 146346200 | 27.4% |
| قطاع العقار | 98934404 | 18.5% |
| قطاع الصناعة | 52449461 | 9.8% |
| قطاع الخدمات الاستهلاكية | 33047700 | 6.2% |

| | 2025/04/17 | 2025/04/24 |
|-------------------------------|------------|------------|
| عدد شركات ارتفعت أسعارها | 15 | 19 |
| عدد شركات انخفضت أسعارها | 10 | 7 |
| عدد شركات لم تتغير أسعارها | 4 | 3 |
| إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال | 29 | 29 |



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 690.1 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.8 نقطة ونسبته 0.5% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 53.9 نقطة أي ما يعادل 8.5% عن إقفال نهاية عام 2024.

5 هامش الخطأ في التوقعات الاقتصادية وفقاً لتقرير صندوق النقد كبير لأن مساحة المجهول واسعة جداً

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

| الفرق | إقفال | الفرق | يوم الخميس | يوم الخميس | إسم الشركة | |
|--------|--------|-------|------------|------------|---|----|
| % | 2024 | % | 2025/04/17 | 2025/04/25 | | |
| 9.1 | 756.6 | (2.8) | 848.8 | 825.2 | بنك الكويت الوطني | 1 |
| 7.9 | 306.7 | 0.3 | 329.9 | 330.9 | بنك الخليج | 2 |
| 15.1 | 665.7 | (8.9) | 841.1 | 766.3 | البنك التجاري الكويتي | 3 |
| 16.1 | 206.9 | 2.7 | 234.0 | 240.3 | البنك الأهلي الكويتي | 4 |
| 23.5 | 232.0 | 5.1 | 272.6 | 286.5 | بنك الكويت الدولي | 5 |
| 44.0 | 261.4 | 1.9 | 369.4 | 376.4 | بنك برقان | 6 |
| 4.3 | 3727.9 | 0.7 | 3858.5 | 3886.5 | بيت التمويل الكويتي | 7 |
| 8.6 | 791.4 | (1.5) | 872.5 | 859.4 | قطاع البنوك | |
| 11.9 | 176.1 | (0.8) | 198.5 | 197.0 | شركة التسهيلات التجارية | 8 |
| 19.0 | 1283.6 | (2.4) | 1564.0 | 1526.9 | شركة الاستشارات العالمية الدولية | 9 |
| (2.3) | 319.6 | 0.8 | 309.6 | 312.1 | شركة الاستثمارات الوطنية | 10 |
| (3.5) | 328.6 | 0.0 | 317.2 | 317.2 | شركة مشاريع الكويت القابضة | 11 |
| (11.2) | 99.1 | 6.5 | 82.6 | 88.0 | شركة الساحل للتنمية والاستثمار | 12 |
| 6.9 | 302.2 | (0.6) | 325.1 | 323.1 | قطاع الاستثمار | |
| (9.0) | 130.1 | 4.0 | 113.8 | 118.4 | شركة الكويت للتأمين | 13 |
| (8.9) | 980.4 | (5.0) | 939.6 | 892.8 | مجموعة الخليج للتأمين | 14 |
| (5.5) | 370.5 | 2.0 | 343.0 | 350.0 | الشركة الأهلية للتأمين | 15 |
| (1.8) | 206.8 | (0.6) | 204.3 | 203.1 | شركة وربة للتأمين | 16 |
| (7.7) | 340.7 | (1.3) | 318.5 | 314.4 | قطاع التأمين | |
| 30.8 | 528.5 | 1.5 | 681.2 | 691.5 | شركة عقارات الكويت | 17 |
| 74.5 | 280.0 | 5.3 | 464.2 | 488.7 | شركة العقارات المتحدة | 18 |
| 2.6 | 300.7 | 0.0 | 308.4 | 308.4 | الشركة الوطنية العقارية | 19 |
| 6.3 | 1776.2 | 2.2 | 1847.5 | 1887.5 | شركة الصالحية العقارية | 20 |
| 25.4 | 354.6 | 2.2 | 435.0 | 444.5 | القطاع العقاري | |
| 2.4 | 374.0 | 0.0 | 383.0 | 383.0 | مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة) | 21 |
| 10.1 | 342.2 | 7.3 | 351.3 | 376.9 | شركة أسمنت الكويت | 22 |
| 27.8 | 719.4 | 10.3 | 833.3 | 919.3 | شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية | 23 |
| 12.4 | 342.2 | 5.0 | 366.6 | 384.8 | القطاع الصناعي | |
| 5.2 | 728.2 | (2.2) | 783.4 | 765.8 | شركة السينما الكويتية الوطنية | 24 |
| 4.9 | 1924.4 | 4.4 | 1932.2 | 2017.9 | شركة أجيليتي للمخازن العمومية | 25 |
| 11.6 | 725.3 | 5.7 | 765.9 | 809.6 | شركة الاتصالات المتنقلة | 26 |
| 3.1 | 58.5 | 24.6 | 48.4 | 60.3 | شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع.) | 27 |
| 8.1 | 839.7 | 4.4 | 869.3 | 907.9 | قطاع الخدمات | |
| (4.7) | 89.2 | 3.0 | 82.5 | 85.0 | شركة نقل وتجارة المواشي | 28 |
| (0.2) | 436.4 | 0.1 | 434.8 | 435.4 | قطاع الأغذية | |
| 3.5 | 622.5 | 0.1 | 643.8 | 644.5 | شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع. | 29 |
| 0.6 | 177.4 | 0.0 | 178.5 | 178.5 | الشركات غير الكويتية | |
| 8.5 | 636.2 | (0.5) | 693.9 | 690.1 | مؤشر الشال | |

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

سينطلق من إنتاجات المؤسسة السابقة ويواصل

تقديم إنتاجات جديدة على منصة 51

الإنتاج البرامجي والإعلام وOoredoo الكويت يتعاونون على نشر محتوى ثقافي خليجي عربي



سعد العازمي والشيخ مبارك الصباح وعبدالعزیز الباطين

عبدالعزیز الباطين:

- «نؤمن بأن الابتكار مسؤولة، واستثمارنا في البنية التحتية الرقمية يعزز التواصل المجتمعي»
- نعمل على تعزيز محتوى إعلامي هادف يدعم القيم ويرسخ اللغة العربية

مبارك الصباح:

- نعمل على تحقيق القوة الناعمة للإنتاج البرامجي المشترك
- أعمالنا الجديدة تحافظ على الأصالة، وتعزز القيم، وتبرز التطور الحضاري الخليجي
- نشكر وزارة الإعلام وشركة Ooredoo على دعمهم وإبداعاتهم المقدمة عبر منصة 51

سعد العازمي:

- «نهدف إلى بناء إعلام مستدام، مؤثر، وشامل يرتكز على شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص»
- استراتيجيتنا أن تكون منصة 51 صديقة للأسرة، تقدم محتوى هادفاً يعكس قيم مجتمعنا

من جهته، قال مدير عام مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشيخ مبارك فهد الجابر الصباح، إن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة لنشر أعمال المؤسسة عبر المنصات الخليجية كمرحلة أولى، تليها المنصات الرقمية العالمية، مواكبة للتطور التكنولوجي والانتشار الواسع للمنصات الرقمية وهذا ما شهدنا من منصة ٥١ في الكويت وانتشارها المميز في دول مجلس التعاون و الدول العربية. وأضاف الصباح أن المؤسسة تُطلق حالياً مرحلة جديدة تسعى من خلالها إلى تفعيل «القوة الناعمة» للإنتاج البرامجي المشترك، برؤية تنبع من الجذور العميقة

إلى تقديم محتوى إعلامي وثقافي عالي الجودة، مخصص للأطفال والعائلات الخليجية. ويُعد هذا التعاون تأكيداً لالتزام الأطراف الثلاثة بإيجاد حلول إعلامية مبتكرة لمواجهة التحديات الراهنة، وعلى رأسها تراجع حضور اللغة العربية في المحتوى الموجه للأطفال، في ظل تصاعد نفوذ المنصات الأجنبية ومواقع التواصل الاجتماعي ذات الطابع الثقافي غير المتوازن. ومن خلال هذه المبادرة، تُفتح آفاق جديدة لتطوير محتوى مرئي ومسرحي عربي هادف وآمن، يجمع بين التعليم والترفيه، ويعزز الهوية الثقافية، ويكرس اللغة العربية كلغة حياة ومعرفة.

نظمت مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالتعاون مع وزارة الإعلام الكويتية وشركة Ooredoo الكويت المالكة لشركة «فاست للاتصالات»، عرضاً مرثياً لبرامج المؤسسة المقرر بثها عبر منصة «51». ويأتي هذا التعاون في إطار رؤية المؤسسة الرامية إلى تسويق أعمالها لكافة أبناء الخليج العربي، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما يواكب الانتشار الواسع الذي تشهده المنصات الرقمية عمومًا، ومنصة «51» بشكل خاص. وتجسد هذه الخطوة رؤية استراتيجية واضحة تهدف



للمجتمع الخليجي، وتُرسخ أصالة القيم، وتواجه التحديات، وتُخاطب الأجيال بلغتهم، من دون التفريط بهوية الإنسان الخليجي.

وأكد الصباح أن المؤسسة بدأت بالفعل بإنتاج مجموعة من الأعمال التي تُجسد الوعي، وتحافظ على الأصالة، وتُعزز القيم، وتبرز التطور الحضاري لدول مجلس التعاون الخليجي على مختلف المستويات. وأشاد بالدور الكبير الذي يقدمه نخبة من الشباب الخليجي العاملين في المؤسسة، معتبراً أنهم يساهمون في الارتقاء بالإعلام الخليجي. كما استذكر القادة المؤسسين للمؤسسة، الذين حملوا طموحات أوطانهم وأمنوا بأن الإعلام قادر على أن يكون جسراً للثقافة، وراية للوحدة والإخاء، وناظرة للعالم. وثمن في الوقت ذاته جهود من تعاقبوا على إدارة المؤسسة، وساهموا في إنتاج أعمال ما زالت راسخة في الذاكرة الخليجية والعربية، والتي حفظتها الأجيال عبر الشاشات منذ ما يقارب خمسة عقود.

وختم الصباح تصريحاته بالتأكيد على أن هذه الانطلاقة لن تكون إلا البداية، ضمن رؤية استراتيجية تعمل المؤسسة على تنفيذها، موجهاً شكره لوزارة الإعلام الكويتية وشركة Ooredoo، المالكة لشركة فاست للاتصالات، على هذا التعاون المثمر.

العمل المشترك

وبدوره قال الوكيل المساعد لقطاع الخدمات الإعلامية والإعلام الجديد بوزارة الإعلام ورئيس اللجنة التنسيقية لمنصة 51 سعد نافل العازمي نحن سعيدين بهذا الحدث الإعلامي المميز الذي يجسد الشراكة والتكامل بين مؤسساتنا الوطنية ويؤكد من جديد ان العمل المشترك هو السبيل نحو اعلام كويتي رقمي متطور، يعكس رؤيتنا وياكب الطموحات التي نرجو الوصل لها.

وأضاف العازمي اننا نشكر مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربي على استضافتها الكريمة لهذا الحفل والانطلاقة وعلى جهودها المميزة في دعم الاعلام الخليجي بوصفها منارة تسطع بالفكر وتجمع الأوطان على رسالة واحدة تعكس روح الخليج وهويته الثقافية والإبداعي، كما اشكر الشيخ مبارك فهد الجابر الصباح وكافة منتسبي المؤسسة على جهودهم المميزة ونقل المحتوى الى أكبر شريحة ممكنة للاستفادة من هذا المحتوى.

و أكد العازمي ان وزارة الاعلام وبتوجيهات من معالي وزير الاعلام والثقافة و وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن بداح المطيري و متابعة من سعادة وكيل الوزارة الدكتور ناصر محيسن ماضية في استراتيجيتها

التكنولوجيا والاتصالات

وفي السياق ذاته، صرّح الرئيس التنفيذي لشركة Oore-do الكويت، عبدالعزيز يعقوب البابطين، قائلاً: "في Oore-do الكويت، نؤمن بأن الشراكات النوعية بين القطاعين العام والخاص تمثل الأساس الحقيقي لبناء مجتمع متقدم، متماسك ثقافياً، ومستدام تنموياً. ومن خلال تعاوننا الاستراتيجي مع وزارة الإعلام ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك، نعمل على تعزيز المحتوى الإعلامي الهادف، لاسيما المحتوى المرئي والمسرحي المخصص للأطفال والعائلات، والذي يُعزز القيم، ويدعم اللغة العربية، ويُقدّم عبر منصة (51) في بيئة رقمية ممتعة وأمنة".

وأضاف البابطين أنه في عصرنا الرقمي المتسارع، نعتبر الإعلام أداة أساسية في تشكيل وعي الأجيال المقبلة. واستراتيجيتنا في Ooredoo ترتكز على توفير محتوى متنوع يجمع بين الترفيه والتعليم، ويُكرّس القيم الثقافية والاجتماعية، ويركز على أهمية ترسيخ اللغة العربية في البرامج والمحتوى التعليمي. وبصفتنا شركة رائدة في مجال التكنولوجيا والاتصالات، نؤمن بأن الابتكار مسؤولية، ولهذا نستثمر في بنية تحتية رقمية متطورة تُسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التواصل المجتمعي".

وختم البابطين بأننا نفخر في Ooredoo الكويت بأن يقود هذه المسيرة كواد وطنية شابة ومتميزة، تضع الابتكار والالتزام في صميم عملها، وتعمل في بيئة تُحفز على النمو المهني والإبداع، بما يدعم رؤية كويت 2035 ويعكس الصورة الحقيقية للقدرات الكويتية الطموحة.

2021-2026 التي تهدف إلى بناء إعلام مستدام ومؤثر و شامل، إعلام يرتكز على الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص ويضع المواطن في قلب العملية الإعلامية، ولأن منصة 51 تمثل ركيزة في هذه الاستراتيجية فقد حرصنا على تطويرها شكلاً ومضموناً لتكون منصة رقمية صديقة للأسرة، تحتضن الإبداع وتقدم محتوى هادفاً يعكس قيم المجتمع الكويتي وهويته الثقافية، وإيصال رسالة إلى الأجيال القادمة بلغة العصر وروحه.

وبين العازمي أننا اليوم نحتفي بإضافة شراكة استراتيجية جديدة مع مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك وهي شراكة نعزز بها ونتطلع من خلالها إلى إثراء منصة 51 بالمحتوى الإعلامي الخاص بالمؤسسة وعرضه ليكون متاحاً للجماهير الكريم بكل سهولة في إطار من الجودة والابتكار.

و بالختام أشكر شركاءنا في النجاح شركة فاست للاتصالات المملوكة لشركة Ooredoo الكويت المشغل لمنصة وزارة الاعلام الرقمية منصة 51 ممثلة برئيسها التنفيذي عبدالعزيز البابطين على ما يبذلونه من دعم تقني وإعلامي متواصل أسهم في تطوير هذه المنصة الوطنية لتحقيق أهدافها، كما أشكر كل القائمين على هذا التعاون وإنجاح المشروع الطموح منذ انطلاسته في الثاني عشر من مايو 2024 من مؤسسات وجهات وفرق عمل، واليوم نحن نقترّب من الاحتفال بمرور عام على انطلاق المنصة فإننا نستذكر ما تحقّق من إنجازات ونتطلع إلى شراكات أخرى من أجل إعلام وطني رقمي يواكب العصر ويخدم المجتمع.

KIB Invest تطلق صندوق أسواق النقد بالدينار الكويتي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

العابدين وكذلك العملاء المحترفين بطبيعتهم. اما بالنسبة الى إدارة الصندوق، أشار البراك ان الهيئة الإدارية تضم خبراء متخصصين هدفهم تحقيق قيمة مضافة ملتزمة بأعلى معايير الحوكمة والالتزام الرقابي.

كما أضاف انه يسعدنا طرح المزيد من المنتجات الاستثمارية المتنوعة بمختلف العوائد المستهدفة والمخاطر المدروسة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة بشكل عام.

تجدر الإشارة إلى أن صندوق الدولي انفست لأسواق النقد بالدينار الكويتي مفتوح للاشتراك للمهتمين. للمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الشركة الإلكتروني -www.kib.com أو التواصل عبر البريد الإلكتروني -invest.com@kib.com

عن KIB Invest:

● تعدّ شركة الدولي انفست للاستثمار (KIB Invest) شركة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تقدم مجموعة متكاملة من الحلول والخدمات الاستثمارية، تشمل إدارة الأصول، إدارة الصناديق والمحافظ، إضافة إلى خدمات الاستشارات الاستثمارية. تأسست الشركة في عام 2023 ويقع مقرّها الرئيسي في دولة الكويت. KIB Invest هي شركة مساهمة كويتية مقلقة برأسمال مدفوع يبلغ 45,000,000 دينار كويتي، وهي تابعة لبنك الكويت الدولي (KIB)



جمال البراك

احكام الشريعة الإسلامية السمحاء. يعكس الصندوق سعينا لتحقيق التوافق بين العملاء واهدافهم الاستثمارية من خلال توفير منتجات مدروسة المخاطر متاحة لشرائح مختلفة من المستثمرين أصحاب راس المال المنخفض والمرتفع حيث تم تحديد الاشتراك بالصندوق بمبالغ تعتبر منخفضة للعملاء

أعلنت شركة الدولي انفست للاستثمار KIB Invest، الذراع الاستثماري التابع لبنك الكويت الدولي KIB، عن إطلاق منتج استثماري جديد (صندوق الدولي انفست الإسلامي لأسواق النقد بالدينار الكويتي) الذي يعد من أوائل المنتجات والحلول المراد تقديمها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بخصوص استراتيجية الاستثمار، تم تأسيس الصندوق من قبل KIB Invest لخدمة المستثمرين والعملاء مستهدفين خيار استثماري منخفض المخاطر مدعوما بسيولة دورية وذلك من خلال الاستثمار بأدوات إسلامية متخصصة بأسواق النقد تتسم بسيولة عالية على المدى القصير والمتوسط. علاوة على ذلك يوفر الصندوق للمستثمرين مرونة للوصول الى أموالهم من خلال خيار السيولة الأسبوعي (الاسترداد الأسبوعي) مما يمنحهم تحكما أكثر وأسهل في أموالهم المستثمرة بشكل عام.

بالإضافة الى السعي لتحقيق عوائد تنافسية، يتميز الصندوق بانخفاض التكاليف المتعلقة به بفضل عدم وجود رسوم الاشتراك والاسترداد مما يعزز صافي العوائد للعملاء والمستثمرين من خلال تقديم قيمة مضافة عموما.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة KIB Invest، جمال البراك: «يسرنا اعلان إطلاق صندوق الدولي انفست لأسواق النقد بالدينار الكويتي، الذي يعد خطوة بارزة تعزز مكانتنا كشريك استثماري موثوق متوافق مع

بنك برقان يحدّد مشاركته في معرض التوظيف السنوي في الجامعة الأمريكية بالكويت

في إطار استراتيجيته لتطوير رأس المال البشري ودعمه لرؤية «كويت جديدة 2035»



د. روضة عواض، رئيسة الجامعة الأمريكية في الكويت مع فريق استقطاب المواهب في بنك برقان

لتأهيل الخريجين الجدد، إلى جانب مجموعة واسعة من البرامج والمبادرات الخاصة الأخرى.

إلى جانب تعريف المرشحين بتجربة العمل في بنك برقان والفرص المهنية المتاحة، قام فريق البنك بنشر التوعية المصرفية والثقافة المالية بين زوار المعرض، وذلك تماشياً مع دعم البنك المستمر لحملة «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية.

تجدر الإشارة إلى أن بنك برقان يواصل التزامه بمهمته في أن يصبح الجهة المفضلة للعمل، حيث يُعد من بين المؤسسات الرائدة التي تبذل جهوداً مستمرة لتحقيق هدف رؤية الكويت «كويت جديدة 2035»، وذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري الوطني وتأهيل الشباب الكويتي ليصبحوا أفراداً منتجين وقادرين على المنافسة.

الموهوب والطموح، ممّن يتطلعون لبناء مستقبل مهني واعد في مجال القطاع المصرفي. كما تُجسّد مشاركتنا المتجددة في هذا الحدث القيم التزامنا بالتفاعل المباشر مع الكفاءات الوطنية الشابة، والإطلاع عن قرب على تطعاتهم وتوجهات السوق. ونهدف من خلال ذلك إلى تعزيز بيئة العمل لدينا وتطوير تجربة التوظيف بما يواكب احتياجات الجيل الجديد من المواهب».

وتتميّز بيئة العمل في بنك برقان، الحائز على شهادة Great Place to Work® (أفضل بيئة للعمل)، بالديناميكية والابتكار في مجال التعلم والتطوير، حيث يسعى البنك لتلبية احتياجات الموظفين المتنوعة واهتماماتهم من خلال توفير أنماط تعلم تتناسب مع تفضيلاتهم. ويشمل ذلك برنامج «رؤية» الذي يهدف إلى تطوير القيادات المستقبلية، بالإضافة إلى برنامج «انطلاقة» المصمم



عبدالوهاب جمال عبدالرحيم، مدير تنفيذي - استقطاب المواهب في بنك برقان

شارك بنك برقان مؤخراً في المعرض الوظيفي السنوي الذي نظّمته الجامعة الأمريكية في الكويت، بمشاركة نخبة من أبرز الشركات المحلية من مختلف القطاعات. وتأتي هذه المشاركة في إطار استراتيجية البنك لتطوير رأس المال البشري، وضمن جهوده المتواصلة لدعم الكفاءات الوطنية الشابة. وخلال المعرض، أتيحت لفريق بنك برقان الفرصة للتفاعل مع الطلبة والخريجين، حيث تم تبادل الحوارات و النقاشات حول فرص التوظيف و التدريب إلى جانب نشر الوعي بالثقافة المصرفية وتعزيز مفاهيم الشمول المالي.

وبهذه المناسبة، قال عبدالوهاب جمال عبدالرحيم، مدير تنفيذي - استقطاب المواهب في بنك برقان: «يُعدّ المعرض الوظيفي السنوي في الجامعة الأمريكية بالكويت فرصة مميزة لفريق بنك برقان للتواصل مع الشباب الكويتي

هيئة أسواق المال تشارك في الاجتماع السنوي التاسع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية



ثامر النصف مشاركاً في الاجتماع عن بعد

للعام الحالي، بالإضافة الى اعتماد برنامج عمل الاتحاد لعام 2025. واختتم الاجتماع بتحديد دولة الكويت كمكان انعقاد الدورة القادمة لمجلس الاتحاد، وتجدر الإشارة الى ان عدد الدول الأعضاء في مجلس الاتحاد يبلغ 16 دولة.

كما ناقش الاجتماع موضوع النظر باعتماد تقرير مدققي الحسابات والحسابات الختامية للسنة المالية 2024، وتشكيل فريق عمل اعداد الخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام 2026-2030، واستعرض دراسة تعزيز الشمول المالي في أسواق رأس المال العربية، وتطرق كذلك الى الخطة التدريبية لاتحاد

شاركت هيئة أسواق المال يوم الخميس الموافق 24 أبريل 2025 في أعمال الاجتماع السنوي التاسع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، المقام في الجزائر (عن بعد)، حيث مثل جانب الهيئة ثامر نبييل النصف - عضو مجلس المفوضين، وبمشاركة ممثلي الدول العربية الأعضاء في الإتحاد، الى جانب الأمانة العامة للاتحاد. استهل الاجتماع بكلمة يوسف بوزنادة - رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في الجزائر، مرحباً فيها بممثلي الدول الأعضاء و الأمين العام جليل طريف، ومؤكداً على أهمية هذا الاجتماع الدوري لتبادل الخبرات و الآراء بما يسهم بالحفاظ على استقرار وتطوير الأسواق المالية في ظل المتغيرات المستمرة، من ثم استعرض مجلس الاتحاد التقرير السنوي للاتحاد للعام 2024 لاعتماده، ومذكرة الأمانة العامة بخصوص القواعد الاستثمارية لإصدار الصكوك الإسلامية في أسواق المال العربية، ومذكرة الأمانة بخصوص دراسة تعامل شركات الخدمات المالية بأسواق رأس المال العربية مع البورصات الأجنبية، ومذكرة الأمانة حول تسهيل متطلبات استيفاء العناية الواجبة / اعرف عميلك في المؤسسات المالية والمصرفية، وكذلك حول تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المالية والمخاطر السيبرانية لأعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

في تجربة مجتمعية مصرفية على هامش معرض «دراستي»

بيت التمويل الكويتي يقيس تفاعل المجتمع مع حملة «لنكن على دراية»

المحتويات التوعوية والتي حققت تفاعلاً كبيراً من خلال ما تضمنته من محتوى متميز وشرح جيد لخدمات ومنتجات بيت التمويل الكويتي المتطورة. وقد أطلق بيت التمويل الكويتي العديد من النشرات التوعوية الناجحة التي صاحبت إطلاق خدماته الرقمية الجديدة، مثل خدمة الطباعة الفورية للبطاقات مسبقة الدفع والبطاقات الائتمانية، حيث يعد بيت التمويل الكويتي أول بنك في الكويت يطلق هذه الخدمة، وكذلك خدمة الدفع الفوري «ومض» بالتعاون مع شركة كي نت، والتي تتيح للعملاء التحويل فوراً لحسابات عملاء آخرين في بنوك محلية وكذلك التحويل عبر شبكة ويسترن يونيون، وخدمة التحويل الفوري من خلال شبكة «أفاق» الخليجية، بالإضافة الى فيديوهات شرح لطريقة تسجيل مستخدم جديد على تطبيق الموبايل، وطريقة السحب بدون بطاقة، وتعريف بخدمات أجهزة السحب الآلي وخدمات الأونلاين، الى جانب العديد من الفيديوهات التوعوية عن كيفية استخدام والاستفادة من الحلول المالية الرقمية على KFHonline، والتي يمكن مشاهدتها على حسابات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي @KFHgroup. وفي إطار جهوده التوعوية المتواصلة، يحرص بيت التمويل الكويتي على المشاركة في المبادرات والملتقيات التي تعنى بالتوعية المصرفية ومن بينها على سبيل المثال، المؤتمر والمعرض الخليجي الخامس لتحديات الأمن السيبراني الذي انطلق تحت شعار «بيئة رقمية آمنة» حيث استعرض بيت التمويل الكويتي مفهوم الاحتيال بشكل عام، والاحتيال الإلكتروني بشكل خاص، وتطرق إلى الأنواع المتعددة التي باتت تشكل خطراً على الفرد والمجتمع.



تحمي حسابه المصرفي مثل عدم حفظ أي معلومات سرية كأرقام بطاقة السحب الآلي، أو بطاقة الائتمان، أو رقم التعريف الشخصي على الهاتف النقال، وعدم كتابة الرقم السري على البطاقة ومشاركتها مع أي جهة، وتسجيل الخروج من التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبنك فور الانتهاء من المعاملة. ونجح بيت التمويل الكويتي بتوظيف جميع قنواته الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وموقعه الإلكتروني، وتطبيقه على الموبايل، لتقديم العديد من

نفذ بيت التمويل الكويتي تجربة مصرفية مجتمعية لقياس الوعي المصرفي لدى الجمهور، وتقديم النصائح التوعوية المتعلقة بمخاطر الاحتيال المالي وطرقه المختلفة وكيفية تجنبها. يأتي ذلك ضمن إطار الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف والبنوك الكويتية، وضمن المسؤولية الاجتماعية للبنك. وجرى التجربة على هامش المشاركة في معرض «دراستي» الذي اقيم في ارض المعارض في مشرف، حيث ركزت على اختبار المعلومات المصرفية لدى الطلبة بهدف تعزيز الوعي المالي وتسلط الضوء على عمليات الاحتيال التي قد يتعرض لها العملاء والتي تتم عبر أساليب مختلفة مثل الرسائل النصية، أو البريد الإلكتروني، أو المكالمات الهاتفية، أو قنوات التواصل الاجتماعي. وكانت ردود افعال الطلبة مختلفة، حيث أكد مسؤول بيت التمويل الكويتي للطلبة المشاركين ان البنك لن يطلب المعلومات الشخصية لأي من عملائه عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، مع التأكيد على أهمية تجنب الرد على تلك الرسائل باعتبارها محاولات احتيال والهدف منها الحصول على معلوماتهم المصرفية لسرقة أموالهم أو بياناتهم. وشدد على ضرورة عدم مشاركة رمز الـ OTP مع اي جهة والتعامل بحذر مع الروابط الإلكترونية، لأن مجرد الضغط على الرابط قد يعرض بياناتهم المصرفية السرية للسرقة، وتطرق إلى بعض النصائح التي يمكن اذا اتبعها العميل أن

بنك الخليج يرعى ويشترك في معرض توظيف كلية الكويت التقنية (ktech)



في إطار التزامه المستمر بدعم الكفاءات الوطنية وتمكين الشباب الكويتي، أعلن بنك الخليج عن رعايته ومشاركته في معرض الوظائف السنوي الذي تنظمه كلية الكويت التقنية (ktech) لعام 2025.

وحرص فريق استقطاب المواهب في بنك الخليج على استعراض الدور المميز للقطاع المصرفي والتعريف بالإدارات المختلفة في البنك، وتقديم المشورة المهنية للشباب، والإجابة على استفساراتهم حول مجالات العمل المختلفة داخل البنك.

وتعكس مشاركة بنك الخليج في هذا المعرض استراتيجيته لبناء قاعدة قوية من الكفاءات الوطنية، وحرصه على تعزيز حضوره الدائم في مثل هذه الفعاليات التي تفتح آفاقاً مهنية جديدة أمام الطاقات الشابة.

ويحرص بنك الخليج على التواجد في مثل هذه الفعاليات المهمة لإبراز التزامنا تجاه المجتمع الكويتي، والمساهمة في دعم سوق العمل المحلي من خلال استقطاب وتطوير الكوادر الوطنية انطلاقاً من نهجنا الاستراتيجي والعملي في دعم التعليم وربط مخرجاته بسوق العمل، مما يساهم في بناء قاعدة مواهب مستقبلية قادرة على تحقيق أهداف البنك طويلة المدى وفي خلق بيئة مستدامة لنمو المواهب الوطنية.

يذكر ان بنك الخليج وقع اتفاقية شراكة مع كلية الكويت التقنية (ktech) العام الماضي، لتدريب وتأهيل طلاب الكلية لسوق العمل، وذلك ضمن جهود البنك المتواصلة في دعم الكوادر الوطنية الشابة والعمل المستمر على تطوير إمكاناتهم.

تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 "كويت جديدة"، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات الاستدامة المتنوعة، والمختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارجه.

الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل ضمن بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. ويفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

استبيان «الاقتصادية»

أبريل 2025

هل حجم التشريعات الصادرة عن «أسواق المال» يتناسب مع حجم البورصة حالياً؟ والتي تفتقد لأي أدوات استثمارية أو مشتقات حديثة مطبقة وفاعلة، فضلاً عن محدودية عدد الشركات المدرجة

السؤال

هل تؤيد استمرار التشريع
والتعديل على اللائحة
التنفيذية دون نتائج
تتعلق بأدوات استثمارية
ملموسة مطبقة؟

نعم

لا

إيماننا منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات والتحديات والمشاكل، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة. ونطرح في استبيان أبريل 2025 قضية مهمة وحيوية تمس جميع الشركات المدرجة وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «حجم التشريعات والتعديلات» التي تصدر بشكل متواصل من هيئة أسواق المال، وتنمو بوتيرة أسرع من نمو حجم وأعمال وأنشطة السوق المختلفة من ناحية التنوع، والتي تسبق إطلاق وتفعيل الأدوات والمشتقات. حالياً توجه هيئة أسواق المال للسوق 19 كتاب، عبارة عن اللائحة التنفيذية للقانون 7 لعام 2010 وتعديلاته، وباب التشريع مستمر ومفتوح، وذلك كله في ظل محدودية حجم السوق واستمرار نزيف الشركات المشطوبة والموقوفة والخارجة من مقصورة الإدراج، وببطء عجلة الإدارات، فضلاً عن الأدوات المالية الحديثة والمشتقات المفعلة الغير ملموسة في أقدم أسواق المنطقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

شركة «صناعة الكيماويات البترولية» الكويتية تستحوذ على 25% من مجموعة «ووانهوا كميكال» الصينية



وقعت شركة صناعة الكيماويات البترولية - إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية - اتفاقية مع مجموعة "ووانهوا كميكال" الصينية، تستحوذ بموجبها على نسبة 25% في مجموعة من المصانع البتروكيماوية الواقعة في منطقة ييناي بجمهورية الصين الشعبية.

تشمل الاتفاقية وحدات صناعية متخصصة لإنتاج كل من "البروبيلين أوكسيد (PO)" و"تيرت بيوتيل الكحول (TBA)" بالإضافة إلى "حمض الأكرليك (AA)" و"أكريلات البيوتيل (BA)" إلى جانب عدة منتجات أخرى، مما يعزز تنوع محفظة الشركة من المنتجات عالية القيمة.

ويُعد هذا الاستحواذ خطوة استراتيجية كبرى لشركة صناعة الكيماويات البترولية نحو تحقيق أهداف مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لعام 2040 الخاصة بقطاع البتروكيماويات. كما تمثل هذه الشراكة فصلاً جديداً في التعاون بين القطاع النفطي الكويتي وقطاع البتروكيماويات الصيني، وتجسد التزام البلدين بدفع عجلة التطوير المشترك على المستويين الثنائي والعالمي.

بنك قطر الوطني يتوقع تخفيض البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة



توقع بنك قطر الوطني QNB تخفيض البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة الأساسي بحلول نهاية عام 2025 إلى 1.50%، أي أقل من المستوى المحدد، وذلك في ظل تزايد المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي بشكل أكبر من المخاوف الأخرى المرتبطة بالتضخم.

وأشار البنك في تقريره الأسبوعي إلى أنه تمت السيطرة على ارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو أخيراً في العام الماضي، بعد دورة غير مسبوقه من زيادات أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي، الذي كان قد بدأ سلسلة تشديد قياسي للسياسة النقدية شملت 10 زيادات متتالية لأسعار الفائدة في منتصف عام 2022، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة الأساسي على الودائع من 0.5% إلى 4%. وبعد فترة من السياسة النقدية المشددة للغاية، تراجع التضخم بشكل مطرد من ذروته البالغة 10.6% نحو نسبة 2% المستهدفة في السياسة النقدية.

وأضاف التقرير، في يونيو من العام الماضي، ومع ارتفاع معدل التضخم بمقدار نصف نقطة مئوية عن النسبة المستهدفة، شعر البنك المركزي الأوروبي أخيراً بالثقة في أن ضغوط الأسعار انحسرت بالقدر الكافي، فبدأ مرحلة جديدة من تخفيضات أسعار الفائدة، مشيراً إلى أن عملية إعادة الضبط التدريجي أدت إلى رفع سعر الفائدة على الودائع إلى 2.25% في شهر أبريل من العام الجاري. ولكن اتخاذ المزيد من القرارات بشأن أسعار الفائدة سيصبح أكثر صعوبة، حيث يتم تقييم البيانات الواردة على أساس "كل اجتماع على حدة"، ويحاول صنع السياسات الموازنة بين الضغوط المستمرة في الأسعار وتوقعات النمو على المدى القصير، التي لا تزال متشائمة لمنطقة اليورو.

ولفت بنك قطر الوطني في تقريره إلى أنه لدى البنك المركزي الأوروبي حيزاً واسعاً للاستمرار في تخفيض أسعار الفائدة هذا العام، مدفوعاً بعاملين أساسيين. العامل الأول: بعد البقاء على حافة الركود خلال العامين الماضيين، هناك تشاؤم متزايد يشير إلى عام آخر من الأداء المخيب للأمال في منطقة اليورو ككل خلال عام 2025. فعلى الرغم من معدلات النمو الاقتصادي المشجعة في دول مثل البرتغال وإسبانيا واليونان وهولندا، إلا أن النمو الإجمالي لمنطقة اليورو تأثر سلباً بمعدلات النمو الضئيلة في أكبر ثلاث اقتصادات أوروبية، وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وخلال الأشهر العشرة الأخيرة، أشارت بيانات مؤشر مديري المشتريات إلى ركود. مؤشر مديري المشتريات هو مؤشر قائم على الاستطلاعات يقيس مدى تحسن أو تدهور الأوضاع الاقتصادية. وظل مؤشر مديري المشتريات المركب، الذي يتتبع التطورات المشتركة في قطاعي الخدمات والتصنيع، أقل أو بالقرب من عتبة الـ 50 نقطة التي تفصل بين الانكماش والتوسع في النشاط العام، مما يشير إلى حالة من الركود الاقتصادي.

وتابع، علاوة على ذلك، ظلت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2025 في مسار تنازلي منذ منتصف عام 2024. وفي بداية العام الماضي، أظهر استطلاع لـ «بلومبيرغ» وتيرة متوقعة للتوسع الاقتصادي بنسبة 1.4%. وهو أعلى بشكل مشجع من متوسط النمو السنوي البالغ 1.1% لمنطقة اليورو في العامين الماضيين. ومع ذلك، فقد تلاشى هذا التفاؤل النسبي الأولي تدريجياً على خلفية التباطؤ الصناعي وأزمة الطاقة المستمرة وتصاعد النزاعات التجارية العالمية، مما أدى إلى انخفاض توقعات النمو إلى ما دون المتوسط عند 0.9%. ولفت التقرير إلى أن التوقعات الاقتصادية الضعيفة لمنطقة اليورو، وخاصة في سياق تزايد السياسات الحمائية والتعريفات الجمركية والانقسامات الجيوسياسية، تزيد من احتمالية إجراء البنك المركزي الأوروبي تخفيضات إضافية في أسعار الفائدة. أما العامل الثاني: فيتمثل في تمام السيطرة على نمو الأسعار، وتتزايد الآن مخاطر انخفاض التضخم بشكل ملحوظ عن المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي. حيث أصبح التضخم في قطاع الخدمات نقطة محورية في النقاشات بشأن السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي، تتأثر الخدمات بشكل أقل نسبياً بأسعار السلع الأساسية العالمية والسلع المتداولة الأخرى، وبالتالي فهي تعطي معلومات عن ديناميكيات الأسعار المحلية الأساسية. وتظهر أحدث بيانات أسعار المستهلكين أن التضخم "الأساسي" الشهري، من حيث القيمة السنوية، يواصل الانخفاض بثبات نحو المعدل المستهدف في السياسة النقدية

البالغ 2 بالمئة، بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤثر عدم اليقين جراء الحروب التجارية المتصاعدة سلباً على الاستثمار والطلب الاستهلاكي، مما يخفف من ارتفاع الأسعار. وأكد التقرير، أن تراجع زيادات الأجور سيؤدي إلى تقليل ضغوط الأسعار على قطاع الخدمات كثيف العمالة، حيث يعد مؤشر تتبع الأجور الجديد للبنك المركزي الأوروبي مقياساً يجمع البيانات من آلاف اتفاقيات المفاوضات الجماعية، مما يوفر معلومات استشرافية قيمة بشأن تطور الأجور. بعد أن بلغ ذروته في الربع الرابع من عام 2024، كما يظهر مؤشر تتبع الأجور تباطؤاً سريعاً في نهاية هذا العام، مما يعكس انخفاضاً حاداً في ضغوط الأجور. وظلت بعض مقاييس توقعات التضخم التي يحسبها البنك المركزي الأوروبي أقل من المعدل المستهدف. حيث يظهر استطلاع الخبراء الاقتصاديين الذي أجراه البنك المركزي الأوروبي مؤخراً توقعات للتضخم تبلغ 1.9% لعام 2026، في حين تشير التوقعات التي تنطوي عليها أدوات السوق المالية إلى مستوى أقل بكثير بالفعل. يبرر هذا التوجه الملحوظ نحو انخفاض التضخم قيام البنك المركزي الأوروبي بالمضي قدماً في دورة خفض أسعار الفائدة.

وخلص البنك في تقريره إلى القول إنه وبشكل عام، يعتقد أن البنك المركزي الأوروبي سيخفض سعر الفائدة الأساسي بحلول نهاية عام 2025 إلى 1.50%، أي أقل من المستوى المحدد في إجماع التوقعات، وذلك في ظل تزايد المخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي بشكل أكبر من المخاوف الأخرى المرتبطة بالتضخم.

المصادر السعودية غير النفطية تسجل أداءً تاريخياً في عام 2024



في عام 2024، مدفوعة بقطاع السفر والسياحة، الذي ارتفع بنسبة 270 % منذ عام 2016.

وقد استقبلت المملكة خلال عام 2024 نحو 30 مليون سائح دولي، وأسهم ذلك في رفع صادرات السفر بنسبة 150 % مقارنة بعام 2019م، لتشكل 74 % من إجمالي صادرات الخدمات، كما سجّلت المملكة ارتفاعاً بنسبة 69 % في عدد السياح الدوليين مقارنة بما قبل الجائحة، و148 % في الإيرادات السياحية مقارنة بعام 2019.

وتصدّرت المملكة دول مجموعة العشرين في نمو أعداد السياح بنسبة 73 % خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، فيما أسهم قطاع النقل بنسبة 12 % من إجمالي صادرات الخدمات، محققاً نمواً بنسبة 5 % على أساس سنوي.

ويعكس هذا الأداء التاريخي للصادرات غير النفطية ما تحقق من تقدم في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويؤكد تكامل الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز حضور المنتجات والخدمات السعودية في الأسواق العالمية، ودعم مسيرة النمو الاقتصادي المستدام، حيث رسمت رؤية المملكة 2030 خارطة الطريق لدعم تنمية الصادرات غير النفطية، وتنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال إطلاق مبادرات نوعية وبرامج وإستراتيجيات داعمة للإستراتيجية الوطنية للصناعة والتي تهدف إلى بناء قطاع صناعي متطور ومنافس، يسهم في تنويع مصادر الدخل، ويعزز من مكانة المملكة في سلاسل الإمداد العالمية وينمي قطاع التصدير.

المملكة أداءً تاريخياً خلال عام 2024، إذ بلغت قيمته 90 مليار ريال، محققاً نمواً بنسبة 205 % مقارنة بعام 2016، وبارتفاع قدره 42 % على أساس سنوي، و114 % مقارنة بعام 2019.

وجاء هذا الأداء مدعوماً بشكل رئيس بإعادة تصدير الهواتف المحمولة، التي سجّلت وحدها قيمة قياسية بلغت 25 مليار ريال، بما يفوق ضعف قيمتها في عام 2023، ويُعزى هذا النمو اللافت إلى تشغيل المنطقة اللوجستية المتكاملة في مطار الملك خالد الدولي، التي أسهمت في رفع كفاءة سلاسل الإمداد وتسهيل عمليات إعادة التصدير.

وشكّلت الآلات والأجهزة الآلية ومعدات النقل وأجزائها ما نسبته 84 % من إجمالي إعادة التصدير في عام 2024، كما شهدت إعادة تصدير أجزاء المركبات الجوية تطوراً ملحوظاً، حيث بدأت المملكة في تصديرها عام 2022 بقيمة 1.6 مليار ريال، لترتفع إلى ما يزيد عن 2 مليار ريال في عام 2024.

وقد صدّرت المملكة (سلعاً وإعادة وتصدير) إلى ما يزيد عن 180 دولة خلال عام 2024، حيث سجّلت 37 دولة أرقاماً قياسية في قيمة الواردات، من بينها: الإمارات، والبحرين، والعراق، وسلطنة عُمان، والجزائر، وإسبانيا، وفرنسا، وبولندا، وليبيا، وسوريا.

كما حققت دولاً أخرى أرقاماً قياسية في حجم الواردات، أبرزها: إندونيسيا، وتايلند، والمغرب، وباكستان، ونيجيريا، وألمانيا، واليونان، وبلغاريا، كما حققت صادرات الخدمات أعلى رقم تاريخي بارتفاع قدره 14 % على أساس سنوي وبنسبة 220 % منذ عام 2016 لتصل إلى 207 مليارات ريال

سجّلت المملكة العربية السعودية أداءً قياسياً في صادراتها غير النفطية خلال عام 2024م -يعد الأعلى في تاريخها- حيث بلغت قيمتها الإجمالية 515 مليار ريال سعودي، محققة نمواً بنسبة 13 % مقارنة بالعام السابق، وبتجاوز 113 % منذ إطلاق الرؤية، ما يعكس تنوع الاقتصاد الوطني ويؤكد تنافسية المنتجات والخدمات السعودية في الأسواق العالمية.

ويُعزى هذا النمو الملحوظ إلى انتعاش قطاعات الصادرات، صادرات الخدمات وإعادة التصدير، واللذين شكّلا ركيزتين أساسيتين لهذا الأداء اللافت.

وقد شمل النمو جميع قطاعات الصادرات، حيث ارتفعت صادرات السلع إلى 217 مليار ريال (+4 %)، مدفوعة بزيادة صادرات السلع البتروكيماوية وغير البتروكيماوية بنسبة 2 % و9 % على التوالي.

فيما بلغت قيمة إعادة التصدير 90 مليار ريال، محققة نمواً بنسبة 205 % منذ إطلاق الرؤية، فيما سجلت صادرات الخدمات أعلى مستوياتها على الإطلاق، بقيمة 207 مليارات ريال، بنمو قدره 14 % مقارنة بالعام السابق، و220 % منذ إعلان الرؤية.

وأوضح الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية الصادرات السعودية المهندس عبدالرحمن الذكر، أن هذا الأداء التاريخي للصادرات غير النفطية لعام 2024م يعدّ تويجاً للجهود المتواصلة التي تبذلها المملكة في تنويع الاقتصاد وزيادة تنافسية المنتج الوطني، مؤكداً عمل الهيئة على تمكين الشركات الوطنية من الوصول إلى أسواق جديدة، وتعزيز جاهزيتها التصديرية عبر برامج متكاملة تشمل التدريب والتمكين والترويج والخدمات الاستشارية وغيرها، والمضي قدماً في دعم مستهدفات رؤية المملكة 2030، لبناء اقتصاد مزدهر يُسهم فيه الصادرات غير النفطية بفاعلية كأحد ركائز النمو المستدام.

وبلغت قيمة صادرات السلع البتروكيماوية 149 مليار ريال في عام 2024 (68 % من إجمالي صادرات السلع)، مسجلة ارتفاع في القيمة بنسبة 2 % على أساس سنوي، وكذلك على صعيد الوزن.

وشهدت صادرات السلع غير البتروكيماوية أداءً مميزاً، مسجلة 69 مليار ريال (تمثل 32 % من إجمالي صادرات السلع) والتي تعد أعلى قيمة منذ سنوات، حيث سجّلت أرقام قياسية في تصدير أكثر من 205 منتجات سعودية من بينها منتجات الأغذية والألبان، والمعادن، ومواد البناء.

كما شهدت المملكة أداءً استثنائياً في صادرات الأسمدة حيث سجل وزن المنتجات رقماً تاريخياً في عام 2024، بنسبة ارتفاع قدرها 5 % على أساس سنوي، وما يزيد عن 5 أضعاف قيمتها منذ إطلاق الرؤية، في حين سجّل قطاع إعادة التصدير في

بنك إنجلترا يضع سيناريو «ذعر تجاري» في اختبارات الضغط لعام 2025

سلاسل التجارة العالمية وتزايد القلق من قدرة بعض الحكومات على الوفاء بالتزامات ديونها، وتشمل الصورة أيضاً توقعات أعلى لأسعار الفائدة من البنوك المركزية، مع تباين حاد في أسعار السلع الأساسية.

رغم أن الاختبار هذا العام لن يتضمن محاكاة كاملة لمخاطر السيولة، فإنه سيتناول تأثير نداءات الهامش ومتطلبات الضمانات على سيولة أعضاء غرف المقاصة.

وسيتّم بناء السيناريو باستخدام أسعار السوق ومراكز المشاركين كما كانت في ختام تعاملات يوم 26 مارس الماضي، على أن تُنشر النتائج خلال الربع الأخير من العام الجاري. العام الماضي، كشف الاختبار السابق عن بعض نقاط الضعف، خصوصاً لدى «أل أم إي كير» التي اعتُبرت الحلقة الأضعف أمام الصدمات الجيوسياسية وارتفاع أسعار السلع، ورغم ذلك، أشار البنك إلى أن النظام أظهر عموماً مرونة نسبية.

أعلن بنك إنجلترا أنه سيركز في اختبار الضغط لعام 2025 على سيناريو أزمة ناتجة عن تصاعد حرب تجارية ومخاطر تتعلق بالديون السيادية، في محاولة لتقييم قدرة البنية المالية العالمية على الصمود أمام تقلبات مفاجئة وقاسية، في ظل ازدياد المخاوف من تفكك التجارة العالمية وتصاعد الضغوط المالية.

سيشمل الاختبار ثلاث غرف مقاصة مركزية رئيسية تُعد عصباً أساسياً في أسواق المال العالمية... «آيس كلير يوروب» التابعة لمجموعة أي سي إي ICE الأميركية، وأل سي أتش «LCH ليميتد» التابعة لمجموعة بورصة لندن، وأل أم إي «LME كلير ليميتد» التابعة لبورصة هونغ كونغ.

يفترض السيناريو الافتراضي الذي حدده بنك إنجلترا انهيارات حادة في أسعار الأسهم خلال فترة تتراوح بين يومين وخمسة أيام، وسط تصاعد الذعر في الأسواق من تفتت

اجتماعات الربيع لمندوق النقد والبنك الدولي تبحث تحديات الاقتصاد العالمي

اختتمت في العاصمة الأمريكية اجتماعات الربيع لمندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2025، بمشاركة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، إلى جانب ممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وتناولت الاجتماعات سلسلة من الجلسات والندوات التي سلطت الضوء على التحديات المتزايدة والتقلبات الاقتصادية.

وفي مؤتمر صحفي نظمته مندوق النقد الدولي، أستعرض خلاله تقرير «الآفاق الاقتصادية الإقليمية لمنطقة أفريقيا - جنوب الصحراء»، الذي قدم تحليلاً شاملاً للتطورات الاقتصادية وآفاقها المستقبلية في دول المنطقة، مع تسليط الضوء على تأثير السياسات الاقتصادية على الأداء العام، والتحديات الرئيسية التي تواجه صانعي السياسات في بيئة اقتصادية معقدة ومتغيرة.

وعقدت ندوة بعنوان «فن السياسة النقدية المتغير في الأسواق الناشئة»، ناقش خلالها خبراء وممثلون من البنوك المركزية كيفية استجابة الأسواق الناشئة لموجة التضخم الأخيرة من خلال سياسات نقدية صارمة. وتطرقت الندوة إلى الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام البنوك المركزية في هذه الظروف.

البنك الدولي يحذر من أزمة ديون الأسواق الناشئة ويدعو لخفض التعريفات الجمركية



حذر كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، إنديرميت جيل، من أن تصاعد حالة عدم اليقين التجاري يفاقم مشاكل الديون المتزايدة والنمو البطيء التي تواجهها الأسواق الناشئة والدول النامية، مشيراً إلى أن خفض هذه الدول لتعريفاتها الجمركية يمكن أن يقدم دفعة كبيرة لاقتصاداتها. وأوضح جيل، في تصريحات على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تعقد هذا الأسبوع في واشنطن، أن الأسواق الناشئة ستشهد مزيداً من التباطؤ، خاصة بعد التراجع التدريجي من معدلات نمو بلغت نحو 6% قبل عشرين عاماً، في حين أن نمو التجارة العالمية يتجه نحو نسبة لا تتجاوز 1.5%، مقارنة بـ 8% في العقد الأول من الألفية، وفقاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أمس السبت.

وأكد، أنه تباطؤ مفاجئ فوق وضع كان بالفعل غير جيد، لافتاً إلى أن تدفقات المحافظ الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر نحو الأسواق الناشئة تتراجع بشكل مشابه لما حدث في الأزمات السابقة.

وأضاف جيل، أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي كان يمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي في الأوقات الجيدة، انخفض إلى 1% حالياً، مشيراً إلى أن هذا العبء الكبير على الميزانيات الوطنية يؤدي إلى تقليص الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من البرامج التنموية الأساسية.

ونبه، إلى أن أسعار الفائدة من المتوقع أن تبقى مرتفعة في ظل توقعات بارتفاع التضخم، ما يعني أن

كلفة الدين قد تزداد أكثر عند تجديد القروض الحالية. وأوضح كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، أن التوقعات الاقتصادية العالمية تشهد مراجعات سريعة نحو الانخفاض، خصوصاً في الدول المتقدمة، وذلك عقب موجة من التعريفات الجمركية التي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وهيمنت المخاوف بشأن تداعيات هذه التعريفات - التي تُعد الأعلى منذ قرن - على الاجتماعات، خاصة في ظل الردود الانتقامية من الصين والاتحاد الأوروبي وكندا ودول أخرى.

وقد خفض صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء الماضي توقعاته الاقتصادية للولايات المتحدة والصين ومعظم دول العالم، محذراً من أن استمرار

التوترات التجارية سيؤدي إلى مزيد من التباطؤ في النمو.

وتوقع الصندوق أن يبلغ النمو العالمي في عام 2025 نسبة 2.8%، أي أقل بنصف نقطة مئوية من توقعاته السابقة في يناير.

أما البنك الدولي فلن يصدر توقعاته نصف السنوية حتى يونيو المقبل، لكن جيل أشار إلى أن هناك إجماعاً بين الاقتصاديين العالميين على وجود تخفيضات كبيرة في التوقعات الخاصة بالنمو والتجارة.

وأضاف، أن مؤشرات عدم اليقين، التي كانت مرتفعة أصلاً مقارنة بعقد مضى، شهدت قفزة إضافية بعد قرارات ترامب الأخيرة بفرض تعريفات في 2 أبريل.

الاتحاد الأوروبي يبحث تعديلات محتملة على ضريبة الشركات البالغة 15%



أبدى الاتحاد الأوروبي عزمه على دراسة التغييرات المحتملة في الحد الأدنى لضريبة أرباح الشركات البالغ 15%.

وتتجه أنظار الأسواق الدولية، إلى ما ستؤول إليه نتائج مباحثات مسؤولي الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم المرتقب يوم الثلاثاء المقبل، من اعتماد خيارات يمكن أن تغير بصورة كبيرة طريقة تطبيق قانون هذه الضريبة.

وفي سياق متصل، تسعى المفوضية الأوروبية إلى معالجة أجزاء من القانون انتقدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتقترح خيارات تشمل تغيير طريقة التعامل مع الإعفاءات الضريبية الأمريكية لضمان عدم خضوع الشركات الأمريكية للحد الأدنى الضريبي الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي، ما يحد من قدرته على فرض ضرائب عليها.

ويذكر أن الاتحاد الأوروبي بدأ تطبيق الحد الأدنى للضريبة منذ أقل من عامين، حيث يتم فرض ضريبة بنسبة 15% على أرباح الشركات في مختلف دوله الأعضاء في إطار اتفاقية دولية وقعها أكثر من 140 دولة منها الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

وقد وصفت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب قانون الحد الأدنى للضرائب في الاتحاد الأوروبي بأنه عائق تجاري أمام الشركات الأمريكية، ولوحت باتخاذ إجراءات محتملة، ليرد الاتحاد الأوروبي برفض تعليق عمله بالقانون، لكنه أبدى استعداداً للتفاوض بشأنها.

النفط يسجل خسائر أسبوعية متأثراً بمخاوف تصاعد الرسوم الجمركية

شهدت أسعار النفط، ارتفاعاً، عند تسوية معاملات جلسة الجمعة لكنها أنهت الأسبوع على خسائر، في ظل استمرار الضغوط الناجمة عن توقعات زيادة المعروض، والغموض الذي يكتنف مستقبل المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

مكاسب يومية وخسائر أسبوعية

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت، ارتفاعاً بمقدار 32 سنتاً ووصل إلى 66.87 دولار للبرميل عند التسوية، لكنها سجلت خسارة أسبوعية بواقع 1.6%.

كما شهد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، صعوداً بمقدار 23 سنتاً إلى 63.02 دولار للبرميل، لكنه سجل انخفاضاً أسبوعياً بنسبة 2.6% Bottom of Form.

ضبابية حول المحادثات الأميركية-الصينية

شهدت الأسواق حالة من الحذر بعدما أعتت الصين بعض الواردات الأميركية من رسومها الجمركية، ما أثار الآمال بانفراجة محتملة في الحرب التجارية. ولكن سارعت بكين إلى نفي تصريحات ترامب بشأن وجود مفاوضات نشطة، مما زاد من حالة الغموض في الأسواق.

تحركات أوبك+ وضغوط المعروض

وفي هذا السياق، قال أولي هانسن، المحلل لدى «سكاسكو بنك»، إن المتعاملين في السوق

يتوقعون أن يكون تحقيق مكاسب إضافية في أسعار النفط أمراً صعباً في المدى القريب، وسط استمرار الحرب التجارية بين أكبر مستهلكين للنفط في العالم، بالإضافة إلى التكهنات بأن تحالف أوبك+ قد يسرع وتيرة زيادات الإنتاج اعتباراً من يونيو المقبل.

وتعرضت أسعار النفط لضغوط قوية في وقت سابق من الشهر الجاري، حيث هبطت إلى أدنى مستوياتها في 4 سنوات، مع تصاعد المخاوف بشأن الطلب العالمي على خلفية الرسوم الجمركية، إلى جانب موجة بيع واسعة في الأسواق المالية.

وأشارت تقارير «رويترز» قبل أيام أن عدة أعضاء تحالف أوبك+ اقترحوا تسريع زيادات الإنتاج النفط للشهر الثاني على التوالي في يونيو.

وفي نفس السياق، قد يسمح إنهاء الحرب الروسية في أوكرانيا بتدفق المزيد من النفط الروسي إلى الأسواق العالمية.

وقال المساعد الرئاسي في الكرملين، يوري أوشاكوف، إن الاجتماع الذي استمر 3 ساعات، بين الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين والمبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف، أحرز تقدماً في تضييق الخلافات المتعلقة بإنهاء الحرب في أوكرانيا.

وزيرة ألمانية: لا يحق لأي دولة تحديد مهام البنك الدولي

قالت وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية زفينيا شتولتسه بلهجة حاسمة على محاولات أميركية لإعادة توجيه مهام البنك الدولي: «هذا ليس بنكاً أميركياً، إنه بنك للعالم»، في مشهد يعكس توتراً متزايداً بين أوروبا وواشنطن حول توجهات التمويل العالمي.

جاء تصريح شتولتسه على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، رداً على دعوة أطلقها سكوت بيسن، وزير الخزانة في إدارة ترامب، لإعادة تركيز عمل المؤسسات المالية على ما وصفه بـ«المهام الأساسية» مثل الاستقرار الاقتصادي والتنمية، والابتعاد عمّا سماه «مشروعات الغرور» كقضايا المناخ والمساواة بين الجنسين.

لم تكفّ الوزيرة الألمانية بالرفض، بل اعتبرت أن استخدام تعبيرات جديدة لتجنب كلمات مثل «المناخ» و«الجندر» يكشف انحرفاً خطيراً عن المهمة التأسيسية للبنك الدولي، مضيفة... «علينا أن نتساءل الآن ماذا تريد أميركا بالضبط».

ورغم أن الولايات المتحدة تُعد أكبر مساهم منفرد في البنك بنسبة 16% تقريباً من حقوق التصويت، فإن شتولتسه شددت على أن أهداف المؤسسة تحدها الدول الأعضاء بشكل جماعي، وليس عبر توجهات طرف واحد.

يأتي هذا الجدل في وقت حساس، خصوصاً بعد أن أوقفت إدارة ترامب مليارات الدولارات من المساعدات الخارجية، ما تسبب فيما وصفته الوزيرة بـ«خسارة كبيرة للثقة» في الدول النامية.

وأشارت إلى أن استعادة هذه الثقة والتأكيد على موثوقية ألمانيا والبنك الدولي هما الهدفان الرئيسيان لمشاركتها في الاجتماعات الجارية.

من جانب آخر، أكدت شتولتسه التزام ألمانيا بالاستثمار في سياسات التنمية، واعتبرت أن «التنمية ليست مجرد سياسة خارجية أو دفاعية، بل هي جزء من سياستنا الأمنية».

ورغم أن ألمانيا خصصت 30 مليار يورو (نحو 34.16 مليار دولار) في عام 2024 للمساعدات الإنمائية، أي ما يعادل 0.67% من الدخل القومي الإجمالي، فإنها لم تصل بعد إلى هدف الأمم المتحدة المتمثل بـ0.7%.

ومع ذلك، تشير مسودة اتفاق الائتلاف الحكومي الجديد في برلين إلى نية إجراء «تخفيض مناسب» في هذا المعدل خلال الفترة المقبلة، بعد سنوات من التقلص المتتالي في ميزانية التنمية.

صندوق الاستثمارات العامة السعودي يتجاوز مستهدف الرؤية لعام 2024



شهد صندوق الاستثمارات العامة السعودي، منذ تأسيسه عام 1971، مسيرة تطور لافتة، خاصة مع انطلاق رؤية السعودية 2030، التي أعادت هيكلته ليصبح قوة اقتصادية مؤثرة محلياً وعالمياً.

قفزت الأصول تحت إدارته 390% لتصل إلى 3.53 تريليون ريال في عام 2024 متجاوزاً الهدف للعام بنحو 7%، مقارنة بـ 720 مليار ريال فقط في عام 2016، وتعكس هذه القفزة في الأصول، التوسع في استثمارات الصندوق في القطاعات الواعدة، وإنشاء شركات جديدة، وجذب رؤوس الأموال الدولية، وإيجاد الفرص الوظيفية المباشرة وغير المباشرة، ما جعل الصندوق واحداً من أكبر صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم.

تعزيز القدرات الاستثمارية

أعلن الصندوق إتمام نقل 8% من أسهم شركة أرامكو السعودية إلى محافظ استثمارية تابعة له، ما أدى إلى امتلاك الدولة 82% من أسهم الشركة بعد هذه العملية. كما نجح في الحصول على تسهيلات ائتمانية بقيمة 56.3 مليار ريال بالتعاون مع تحالف دولي من 23 مؤسسة مالية، ما يؤكد قوته الائتمانية والمالية.

نمو قطاع إدارة الأصول

في إطار تعزيز قطاع إدارة الأصول في السعودية، نجح الصندوق في رفع عدد مديري الأصول من 5 فقط عام 2019 إلى 36 مديراً عام 2024، وأسهم في جذب شركات عالمية رائدة مثل «بلاك روك» و«جولدمان ساكس» و«ستيت ستريت».

كما اتخذ الصندوق خطوات إستراتيجية مهمة، منها إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة في بورصات عالمية كبرى مثل طوكيو ولندن وهونغ كونغ، وذلك بهدف تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى السوق المالية السعودية.

صعود العلامة التجارية

هذا الأداء جعل العلامة التجارية للصندوق الأعلى قيمة بين صناديق الثروة السيادية عالمياً وفقاً لتقرير «براند فاينانس»، وحصد الصندوق 4 جوائز في مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقرض 2024، بما في ذلك أفضل فريق خزانة وتمويل وأفضل صفقة صكوك.

مع الجهود والإستراتيجيات الطموحة، بات الصندوق محركاً أساسياً لدفع التنمية الاقتصادية في السعودية، من خلال تنويع الاقتصاد وتوطين التقنيات والمعرفة، وإيجاد أكثر من مليون

في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية يمتد على مساحة مليون متر مربع بقيمة 5 مليارات ريال، حيث يوفر خط إنتاج متكامل لإنتاج وتجميع السيارات الكهربائية، ويعتمد على تقنيات مبتكرة لتوطين سلسلة القيمة بالكامل من تطوير المكونات إلى التصنيع النهائي مما يعزز مكانة البلاد كمركز صناعي متقدم ويوفر آلاف الوظائف المستقبلية.

تطوير صناعة القهوة السعودية

يواصل الصندوق دوره المحفز للقطاعات الواعدة، من بينها القهوة التي تعد من أكثر المشروبات استهلاكاً في العالم، وذلك عبر دعم الشركة السعودية للقهوة السعودية في إقامة مصنع في جازان، بمساحة 30 ألف متر مربع بدأ بناؤه في شهر مايو. يتميز المصنع بتطبيق حلول الذكاء الاصطناعي وأتمتة متطورة لمعالجة وتعبئة حبوب البن وفق أعلى معايير الجودة والاستدامة. ولا يتوقف دوره عند الإنتاج، بل يشمل تمكين المزارعين المحليين من خلال برامج تدريبية وتوفير فرص عمل، مما يسهم في تعزيز سلسلة الإمداد وتطوير محصول البن كقيمة تراثية واقتصادية مستدامة.

فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2024، وتأسيس 93 شركة في قطاعات إستراتيجية متنوعة.

تمكين القطاع الخاص والمحتوى المحلي

يسهم الصندوق في فتح آفاق أوسع أمام القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية. من خلال عقود وشراكات وتعاونات مع مؤسسات محلية وعالمية، من خلال محفظة استثمارية متنوعة تضم مشروعات كبرى في نيوم والقدية والبحر الأحمر وروشن والدرعية.

وأسهم هذا النهج في رفع نسبة المحتوى المحلي مستهدفاً الوصول إلى نسبة 65% في 2030، إذ تشارك شركات القطاع الخاص في جميع مراحل التنفيذ مما وفر فرص عمل للمواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة وضمن برامج تأهيل وتدريب متخصصة.

توطين صناعة السيارات الكهربائية

انطلق الصندوق لاستكشاف قطاعات إستراتيجية جديدة، حتى أصبح يقود ملف صناعة السيارات الكهربائية في السعودية. عبر شركة «سير»، بدأ إنشاء المجمع الصناعي بمواصفات عالمية

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

495 مليار دولار حجم الاقتصاد الرقمي السعودي



حققت المملكة العربية السعودية قفزات نوعية في مجالات الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، والحكومة الرقمية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، مما عزز من مكانتها قوة رقمية بارزة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ووفقاً لتقرير رؤية 2030، بلغ حجم الاقتصاد الرقمي السعودي نحو 495 مليار دولار، مساهماً بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي، في دلالة واضحة على النمو المتسارع للقطاع الرقمي.

كما واصل سوق الاتصالات والتقنية نموه اللافت، حيث قفز إلى أكثر من 180 مليار دولار بحلول عام 2024، مدفوعاً بتوسع استثمارات القطاع الخاص وزيادة الابتكار، ليصبح أكبر سوق للتقنية في المنطقة.

وعلى صعيد البنية التحتية الرقمية، حققت المملكة نمواً بنسبة 42% في سعة مراكز البيانات خلال عام 2023، لتصل إلى 290.5 ميغابايت، مما عزز جاهزية المملكة للتوسع في الخدمات السحابية والتطبيقات الذكية. كما توسعت شبكة الألياف الضوئية لتغطي أكثر من 3.9 ملايين منزل، وبلغت نسبة انتشار الإنترنت نحو 99%، مما وضع السعودية ضمن الدول الأعلى اتصالاً عالمياً. وفي مجال تنمية القدرات البشرية الرقمية،

أصبحت المملكة أكبر تكتل للمواهب الرقمية في المنطقة، بأكثر من 381 ألف وظيفة نوعية في قطاع التقنية. وأسهمت هذه الجهود في رفع نسبة مشاركة المرأة في القطاع من 7% عام 2018 إلى 35% في 2024، وهي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متجاوزة متوسطات مجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي.

أما في الحكومة الرقمية، فقد سجلت المملكة تقدماً عالمياً بارزاً، حيث احتلت

المرتبة السادسة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية، واقتربت من تحقيق هدف الوصول إلى المرتبة الخامسة وفقاً لرؤية 2030.

كما جاءت المملكة في المرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر الخدمات الرقمية، والثانية بين دول مجموعة العشرين، والأولى إقليمياً، بالإضافة إلى تصدرها المرتبة الأولى عالمياً في المهارات الرقمية والحكومة الرقمية المفتوحة، والسابعة عالمياً في مؤشر

المشاركة الإلكترونية. وأكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أن هذه المنجزات تعكس الدعم اللامحدود من القيادة، وثمرتها للتمكين والمتابعة المستمرة لتحقيق تطلعات رؤية 2030. وأضاف أن المملكة ماضية بثقة نحو ترسيخ مكانتها قوة رقمية في العصر الذكي، وتسهم في تشكيل مستقبل الأجيال، وتدعم تنافسيتها الاقتصادية وريادتها الرقمية على مستوى العالم.

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

رسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب